

منطقة في طور التغيير



حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا © ٢٠١١

لا يجوز إعادة صياغة هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي طريقة أو بأي شكل دون إذن خطي من منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

مع شكر خاص لمؤسسة نيبون اليابانية على دعمها المتواصل والسخي.

الكاتب والمصمم: ادموند موريس
المحررون: لورا حداد ونور قباعة
طُبِعَ في المطبعة الوطنية-الأردن

لمزيد من المعلومات حول منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا، الرجاء الإتصال ب :

الأمانة العامة لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا
مجلس الحسن
القصور الملكية
عمان، الأردن

هاتف: +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٩١٨٥

فاكس: +٩٦٢ ٦ ٤٦٣٤٧٥٥

البريد الإلكتروني: secretariat@wanaforum.org

الموقع الإلكتروني: www.wanaforum.org

صفحة الفيس بوك: www.facebook.com/WANAforum



منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا: منطقة في طور التغيير

٩ - ١٠ أيار ٢٠١١
عمان، الأردن

قائمة المحتويات

٧	تمهيد
٨	ملخص تنفيذي
	المنتدى السنوي ٢٠١١
١٢	كلمة افتتاحية لصاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال
١٦	منطقة في طور التغيير
٢٠	الهويات السياسية
٢٣	دروس في التغيير الانتقالي
٢٥	المسؤوليات الاقتصادية
٢٧	نحو تحقيق التضامن الاجتماعي
٣١	ملاحظات ختامية لصاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال
	الملاحق
٣٤	رؤية منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا
٣٦	ورقة المفاهيم
٣٨	جدول أعمال منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ٢٠١١
٤١	قائمة المشاركين
٤٦	شكر وتقدير

تمهيد

يلتزم منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بتوفير منبر للحوار الإقليمي؛ فهو يعزز التعاون عبر الحدود الوطنية والدينية والثقافية بهدف التصدي للقضايا الرئيسية في المنطقة. ويدرك المنتدى أهمية جميع عناصر المجتمع، سواء المدني منها أو القطاعين العام والخاص، وذلك لأنها معنية جميعاً في بناء المستقبل. ويعتبر منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا عملية يمتلكها المشاركون فيه، فهم الذين يشكلون القوة الدافعة وراء نجاحه المستمر وتقدمه بما يقدمونه من مشورة وإسهام وتقاني. ومبدأنا الرئيسي هو دمجهم عبر المشاركة وتيسير التواصل وتوفير الفرص.

وفي هذا الصدد، كرّس المنتدى نفسه مؤخراً لتعزيز بناء مجتمع أكثر شمولاً وتفاعلاً. ففي كثير من الأحيان نجد أنه يتم استبعاد الشعوب في هذه المنطقة من الحوار أو المشاركة. وقد أدى الاستبعاد، في جزء منه، لإثارة الاحتجاجات التي لا تتوقف، والتي تشير الآن لهذه اللحظة الفاصلة في تاريخ المنطقة. وتطرح أزمة الشك التي تلت ذلك سؤالاً مهماً وهو: ماهي الخطوة التالية لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا؟

وسعيًا لتحقيق فهم أفضل وتحديد القضايا الرئيسية لانتفاضات العالم العربي، جمع منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا أكثر من ١٣٠ ممثلًا عن القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من أكثر من ٣٠ بلدًا لمناقشة موضوع الساعة «منطقة في طور التغيير».

ويوفر هذا التقرير نظرة عامة على المناقشات التي دارت خلال المنتدى، ويؤكد على الرؤية والأفكار المشتركة للمشاركين فيه. ويحدوني الأمل في أن تحفز هذه الصفحات على مواصلة الحوار بشأن المنطقة، وتشثيث وتحفيز المزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية والشعوب في جميع أنحاء المنطقة.



عمر الرفاعي

المدير التنفيذي

الأمانة العامة لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

ملخص تنفيذي

في عام ٢٠١١، عقد منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا اجتماعه السنوي الثالث في عمان، الأردن. وكان الغرض من المنتدى هو مناقشة الآثار المترتبة على الأحداث الأخيرة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، ورسم خريطة لاتجاه التغيير الذي تشهده شعوب المنطقة ودولها. وقد التزم المنتدى منذ نشأته بمعالجة الأسباب الجذرية لمهانة الإنسان وانعدام الأمن في المنطقة. ومنذ حدوث حركات التمرد في تونس ومصر وليبيا، شهدت منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا نضالاً شعبياً بحثاً عن هوية جديدة ولتحقيق الكرامة الفردية والجماعية. لكن، في وقت التغيير هذا نجد أن كثيراً من الأمور غير مفهومة أو واضحة، وفي هذا السياق تم عقد المنتدى، بحضور أكثر من ١٣٠ من ممثلي المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، وذلك لمناقشة مجموعة واسعة من وجهات النظر والآراء حول الأحداث الجارية.

وفي مؤتمر منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا في شهر أيار/مايو ٢٠١١، والذي عقد تحت عنوان «منطقة في طور التغيير»، تحدث المشاركون عن قمع رغبة التغيير لسنوات طويلة، وربما عقود، مؤكدين على أهمية الحفاظ على كرامة الإنسان وحقه في التحكم بمصيره والحصول على الفرص، وهي جميعها دعائم رؤية منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى، خلال اجتماع المنتدى السنوي للعام الحالي.

وضم الاجتماع السنوي أعضاء المنتدى من جميع أنحاء منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا مع شركاء من جنوب وشرق آسيا، فضلاً عن أوروبا الشرقية. وأكد يوهي ساساكاوا، رئيس مؤسسة نيبون اليابانية، وهي مؤسسة راعية لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا، على الحاجة لمبادرات مماثلة لهذا المنتدى والكفيلة بتوفير فضاء للتداول جهاً بين الشعوب كي تبحث في شؤون مستقبلها مرتكزة في ذلك إلى نقاط قوة وإمكانات المنطقة.

ودار جدال خلال المؤتمر حول دور الظروف المادية في تحريك الدعوة إلى التغيير التي تجتاح المنطقة، وبالتالي، فلا بد من إعطاء الأولوية للجوانب المادية عوضاً عن الاستجابات المتصلة بالحاكمية. ومن جهة أخرى، أكد بعض المشاركين على أن العملية الانتقالية الجارية مدفوعة، إلى حد كبير، بالسعي من أجل الكرامة. وأكدت على ذلك راما ماني، من مجلس مستقبل العالم ومركز الدراسات الدولية في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة، بقولها: «لقد سمعنا مرات عديدة أن سعر الخبز هو خط أحمر لا يجب تجاوزه، ولكن الإنسان أكثر من ذلك بكثير فهو ليس مجرد كائن مادي». أما نادية السقاف، من يمن تايمز، وآخرين غيرها، فقد شددوا على أولوية الاحتياجات المادية الأساسية والملموسة للشعوب. وأضافت نادية: «العواطف السياسية في نهاية المطاف لا تسمن ولا تغني من جوع».

لا شك في أن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية وتحقيق الإمكانات البشرية هما جزء لا يتجزأ من الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لضمان كرامة الإنسان. وإذا لم ترافق التحولات السياسية والانتخابات عملية جدية لتوسيع مجال الفرص الاقتصادية ستظل إمكانية الوصول إلى السلطة والموارد مركزة في أيدي فئة قليلة، بحسب وجهة نظر السيد رحمن سبجان من مركز حوار السياسات في بنغلادش. وحذر عمر الرفاعي، المدير التنفيذي للمنتدى، من أن المنطقة تمر بمنعطف تاريخي خطير إما أن يدفعها قدماً إلى الأمام أو أن يجرها إلى الوراء فيما يتعلق بتحقيق تطلعات شعوبها، مؤكداً على أن عدم التقدم لن يسفر إلا عن نتائج سلبية للمنطقة. إلا أن المشاركين أكدوا على أن التقدم يمر عبر دورات، وأنه لا يجب إيلاء الكثير من الأهمية للفشل في الجولة الأولى، واستخدامه كذريعة للعودة إلى الاستبداد والهياكل الاجتماعية والسياسية غير المستدامة.

كيف يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى تغيير مفيد طويل الأمد بدلاً من أن يكون مجرد تغيير للحرس؟ لا شك في أننا نواجه الآن تحدياً يتمثل في ضمان أن يتمكن التغيير الحالي من معالجة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تواجه منطقتنا». يقول سلطان بركات من وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك: «المواضيع الأساسية لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تعكس الحاجة الماسة لمعالجة قضايا البطالة والتوزيع غير العادل للموارد، وهشاشة الصراع

والتحول، والتضامن الاجتماعي، وتوزيع عائدات الموارد الطبيعية. ويضيف قائلاً: «وفقاً لخبير الاقتصاد البيئي حسين أباطة من مصر، فإن المنطقة غنية بالموارد البشرية، فضلاً عن الموارد الطبيعية والمالية، والتي إذا استخدمت بشكل صحيح يمكنها أن تجعل من هذه المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم تقدماً. وكيف لا يمكننا أن نرتقي بأنفسنا في منطقة تتوفر فيها كل هذه الموارد والقدرات؟ أما خالد عزيز، من معهد أبحاث السياسات والتدريب في باكستان، فهو يقول أنه ينبغي على منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تتجاوز التبعية إلى الاكتفاء الذاتي. ويضيف نعيم خميس، أحد الخبراء في مجال الاستثمار في الملكية الخاصة في تونس: «نحتاج للبدء بالاستثمار في أنفسنا، وهو ما يمكن أن يساهم في تحقيقه صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي». والهدف من هذا الصندوق المقترح هو إشراك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة في إعطاء المجتمعات المحلية «حصة مقتصمة متساوية» والسعي لإحداث تغيير هيكلي يمكنه توفير الفرص لمزيد من الاندماج.

طرحت الدكتورة ماني السّؤال التالي: «كيف يمكننا أن نعرف أنفسنا بشكل أفضل؟» وبينما يقوم المشاركون برسم مسار جديد لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا التي تتميز بتنوع خواصها، وتواجه في نفس الوقت تحولات متعددة ومتنوعة من حيث وتيرة التغيير، لا بد للتحولات السياسية من أن تستقي مصادرها من الموارد الثقافية المتواجدة حالياً إذا ما أرادت تحقيق الشرعية طويلة الأجل الضرورية لنجاحها، وتجنب ما وصفه خليل العناني، من جامعة دورهام في المملكة المتحدة ومؤسسة الأهرام في مصر، بأنه «إنشطار الحداثة القديمة في مواجهة التقاليد». وقد أكد سمو الأمير الحسن على أن أفكار العدالة، والتغيير الانتقالي والمجتمع المدني موجودة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا منذ زمن طويل، وذلك سابق لتطويع الأفكار الغربية عن حقوق الإنسان. وقال محمد القماطي من مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والحضارة في المملكة المتحدة إن المسلمين أسهموا بقدر كبير في مجال العلم والتكنولوجيا، ولكن ذلك لا ينعكس دائماً في الكتب الغربية، في حين قدم مختار هاشمي من جامعة نيوكاسل لمحاضرة عامة عن المبادئ الإسلامية في مجال التعددية، والإدارة، والاستدامة وغيرها، مؤكداً أن هذه المبادئ هي التي تغذي الرؤية المتجددة في المنطقة. وأضاف وليد سالم من مركز تطوير الديمقراطية والمجتمع المحلي في القدس الشرقية، بأن «تاريخنا حافل بثقافة الغنية التي يمكننا أن نبني عليها. ويعتبر ميثاق المدينة المنورة مثلاً على الديمقراطية العربية الإسلامية المبكرة، واعترافاً بالحقوق المشتركة والاندماج السياسي الذي يشمل جميع المواطنين». أما الحمى، وهو المجتمع القائم على نظام إدارة الموارد الطبيعية، فهو مثال آخر على مفهوم أصلي يعزز مفهوم العدالة الاجتماعية ويعمل على تمكين المجتمعات المحلية من إيجاد حلول خاصة بها استناداً إلى مواردها، ومعرفتها المحلية وحكمتها. وضمن هذا المسار، أشار العديد من المشاركين إلى ضرورة إعادة تصور وصياغة السيادة كمدلول وممارسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة فقط.

وبالمثل، تحدث المشاركون عن دور الجهات الدولية الفاعلة في تقويض سيادة الدولة بدلاً من السماح للدول بتولي مسؤولية شؤونها الخاصة وتخطيط مستقبلها بعيداً عن التأثيرات الخارجية المسيطرة. ودعا سمو الأمير الحسن إلى تطوير عقلية جديدة «لا تقوم على التدخل، ولكنها وقائية واستباقية وتستند على القوة الناعمة لا القوة الصلبة، وتكون قادرة على خلق شرنقة مؤسسية وقانونية ومهنية وثقافية وتعليمية لأولئك الذين لم يسقطوا بين الشقوق، بل إلى الهاوية».

ويتطلب تأمين الشرعية تعزيز القيم المشتركة والممارسات المؤسسية. «إذا انفصل أي نظام حاكم عن شعبه لم يعد يتمتع بالشرعية»، وذلك وفقاً لجمعة القماطي، منسق المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، والذي تحدث عن عدم وجود أي جهاز حقيقي للدولة في ليبيا. وقد أدى هذا النقص في العلاقة بين الحكام والمحكومين إلى هذا التفاوت الهائل في توزيع الثروات الطبيعية للبلاد. وأشارت سالي مور، من الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وتحالف شباب الثورة المصرية، إلى كيفية قيام الناس في ميدان التحرير وبشكل عفوي بتوفير الخدمات البلدية والعامة، مثل النظافة والمواد الغذائية والرعاية الطبية، وبشكل أكثر كفاءة مما قدمته الحكومة في أي وقت مضى. وأضافت قائلة: «كان الناس يهتمون ببعض البعض وبالبيئة المحيطة بهم. لقد قمنا بتأسيس مستشفى في مسجد مجاور، وتمكننا من إطعام الناس الخبز والفول. لقد صلى المسلمون والمسيحيون معاً».

وكان هناك تشديد على الدور الكبير لشراكة الفضاء الثالث (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) أثناء التغيير الانتقالي. فباستطاعة المحامين والفلاسفة والمؤرخين والعلماء والمشايخ، ناهيك عن الفنانين والسينمائيين وغيرهم في

المجال الثقافي، ملء الفجوة بين الشعب والدولة. أما نادين طوقان، منتجة سينمائية مبدعة في الأردن، فقد قالت إنها تأمل «ألا يقتصر الحوار والمناقشة على المؤتمرات بل أن يستمر يومياً في الأشهر والأسابيع والسنوات المقبلة».

وأكد سمو الأمير الحسن أنه مع تزايد قوة موجات التغيير عبر منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا نتيجة للتمكين التكنولوجي للمواطنين الذي مكّنهم من التعبير، والإبلاغ والتنظيم والحشد، لم يعد من الممكن استبعاد المدونين ومستخدمي تويتر من العمليات السياسية والمناقشات. وفي حين تعتبر رسائل تويتر، في كثير من الأحيان، إما تافهة أو تهدد الوضع القائم للسلطة، ركز الأمير الحسن على كونها تمثل رسالة أكبر للفكر الحر وتبادل الآراء والأفكار، «نحن بحاجة إلى أن نرى نهاية لدهور من الزمن افترضنا فيها أن من يمسكون بزمام السلطة يعتقدون أن الذين يختلفون معهم هم أناس غير مقبولين». وعملاً على وضع الكلمات موضع التطبيق، جلس سمو الأمير حسن في جلسة مناظرة مع الشباب، عقدت على جانب المنتدى، تميزت بالصراحة في مناقشة الآثار الاقتصادية والسياسية للمساعدات الخارجية على دول منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. ربما كان عامة الناس لا يقرؤون المجالات الأكاديمية أو يحضرون المؤتمرات، لكنهم يقضون ساعة في اليوم على الأقل على فيس بوك، الذي أثبت أنه أكثر بكثير من مجرد أداة للتواصل الاجتماعي. «فوسائل الإعلام الاجتماعي تنتشر المعلومات للأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إليها خلاف ذلك، وتوفر مصدرًا للأخبار عندما يتم حظر المصادر الأخرى. وهي إضافة لذلك تسمح لأي فرد بأن يكون مراسلاً صحفياً يغطي التطورات من موقع الحدث»، بحسب قول عمر كريستيدس من عرب نت وتحالف مجموعة الأعمال الدولية في لبنان.

ويسعى منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا للربط بين واضعي السياسات والأكاديميين وبقية المجتمع من خلال تعزيز استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي، وتيسير الحوار الإقليمي، والتعاون من خلال روابط الإنترنت. وفي المحصلة، فإن منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا هو عملية طويلة الأمد تتجاوز الأزمات الماضية والحاضرة في تقديم أرضية لمناقشة آلية شاملة فوق قطرية للتعاون على أسس نابغة من وجهات نظر محلية.

ولمعرفة المزيد عن منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا، يمكنكم زيارة موقع www.wanaforum.org أو إرسال بريد إلكتروني لـ secretariat@wanaforum.org. ولمزيد من المعلومات حول مؤسسة نيبون اليابانية التي تدعم منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بسخاء يمكنكم زيارة موقع www.nippon-foundation.or.jp.

منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ٢٠١١

منطقة في طور التغيير



كلمة افتتاحية لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

لقد أفضى استئصال العدو اللدود للحرب على الإرهاب على العالم شعوراً بالراحة التامة بعد فترة من التقلب والاضطراب خلال السنوات العشر الماضية. فقد كان العقد الماضي في مجمله عقد تراجع لبلدان منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وقد انعكس ذلك في كيفية تناول الإعلام الدولي للمنطقة: إذا كان للمرء أن يحدد مصطلحات عامة ارتبطت بالشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية، فسوف نجد أن مصطلحات مثل الإرهاب، والأصولية، والتخلف، وعدم المساواة ستحتل الصدارة. وعلى الرغم من افتراض كون منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا كتلة متجانسة، إلا أن قصر نظر الدول في السعي لتحقيق المكاسب الشخصية قد أدى لإحداث إنشقاق عميق في هذه المنطقة من العالم يساوي في آثاره ما نجم عن سياسة فرق تسد في العقود الماضية. ويستمر الشرق والغرب عالقين معاً في أتون صراع مغلق، إلا أن سوء الفهم المتبادل بينهما لم يكن أكثر عمقاً في أي وقت مضى. وتستمر الحرب على الإرهاب، في الوقت الذي تبدو فيه محنة الشعب الفلسطيني دون نهاية.

لقد عاش جيل كامل وكبير في ظل ميراث فارغ لعقد من الزمن الضائع. ووفقاً للبنك الدولي، بحلول عام ٢٠٢٠ سيتوجب إيجاد مائة مليون وظيفة في منطقتنا، التي تتميز بكون أكثر من ثلث سكانها تحت سن الثلاثين. وبين السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣، قدرت مجموعة الاستبصار الاستراتيجي، أنه قد تم إنفاق أكثر من ثمانية تريليون دولار أمريكي على شراء الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وحدها، مع توقعات بأن يتضاعف حجم الإنفاق هذا على مدى السنوات التسع القادمة. وكنسية من الناتج المحلي الإجمالي ينفق العالم العربي، إن أمكن اعتباره كياناً واحداً من الناحية المؤسسية الإقليمية، على الدفاع أكثر من أي مكان آخر في العالم وعلى الرغم من ذلك فهو من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن المادي والنفسي.

وقد يبدو في بعض الأحيان أن القائمة لا نهاية لها، فعلى سبيل المثال هناك فشل في تقاسم المياه والطاقة والموارد الزراعية عبر الحدود الوطنية، مما يخلق ضغوطاً كبيرة وفورية على قدرات الدول في توفير تلك الموارد لشعوبها. وكما حددت لافته لا تنسى في وسط عمان فإن «سعر الخبز هو خط أحمر». ويمكنني الاستطرد أكثر - تماماً كما ورد في تقارير ويكيليكس مؤخراً فيما يميل العرب إلى فعله - فيما يخص القضايا الكأداء: النفط ومستقبل فلسطين. إذ رأى الكثيرون أن حظر النفط العربي عام ١٩٧٢، والثورة الإيرانية عام ١٩٧٨، وحرب الخليج في عام ١٩٩٠ كلها تتعلق بخطوط أنابيب النفط لا بالشعوب. وكانت ضرورة الحفاظ على إمدادات النفط هي المبرر للوجود الدولي في المنطقة المنتجة للنفط، والدافع وراء تطبيق سلطة الطوارئ في بعض الدول المنتجة للنفط في غرب آسيا وشمال إفريقيا. أما بالنسبة لمسألة فلسطين، فإن الأمر واضح تماماً لكل من الرجال والنساء المفكرين في كل مكان: لا يوجد سلام لأن إسرائيل لا تريد ذلك من دون أمن، ولأن الولايات المتحدة، بالرغم من نواياها الحسنة وجميع توقعاتنا، قد اكتشفت أنها ليست الوحيدة القادرة على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة.

وقد أثبتت الأحداث التي وقعت منذ شهر يناير من هذا العام أن شعوب هذه المنطقة هي العنصر الرئيسي في تغيير قواعد اللعبة، للأفضل أو للأسوأ. وربما لا يوجد شيء أكثر إحباً من الإمكانيات التي لم يتم التخلي عنها وحسب، بل تم تثبيطها بشكل مؤثر وتغيير معناها، وإعادة قولبتها لتأخذ منحى الكراهية أو تذهب أدراج الرياح. كانت الأمور تسير بشكل نمطي حتى قام محمد بوعزيزي، وهو خريج جامعة وبائع خضار، بسكب البنزين على نفسه، وهكذا أشعل نار الثورة في تونس وجعل الخيال العربي يستيقظ على حقيقة مؤلمة مفادها أننا كنا نحن الذين نعمل ذلك بأنفسنا. إن افتقار المنطقة إلى الحاكمية الرشيدة، وكأنه فقدنا الذاكرة فيما يتعلق بالمفهوم التقليدي والإسلامي للمواطن، بالإضافة إلى الإرث التاريخي الثقيل الذي تقاوم بسبب الحروب، قد أفضى إلى خلق حالة من انعدام الأمل لا قيمة لأفراد الشعب فيها.

لذا فإنه لأمر مفاجئ أن نجد أن دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، باستثناء فضاء الإنترنت الجديد، هي التي تقدم للعالم النماذج الأكثر ثورية لسلطة الشعوب منذ سقوط جدار برلين. ففي تونس، هرب زعيم لا يبالي بشعبه من البلاد، أما في مصر، فقد تمت

الإطاحة بنظام استمر ثلاثين عاماً في ثمانية عشر يوماً. وجدت هذه القوى الممثلة بالشارع العربي والذي كان غالبية مغلوب على أمرها نفسها في مواجهة مع أجهزة أمن الدولة المعاصرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأغلبية تتوق إلى تحقيق نفس الغاية أينما اتجهت أنظارنا: الإحساس بالكرامة، والتحكم في مصائرنا، وتوافر الفرص لديها.

وقد ينتهي كل ذلك بشكل متفاوت. ولكن الذي لا شك فيه هو أن صورة الحقد والتعصب العالقة بالأذهان عن المنطقة قد تحطمت. فالشعوب هنا تدفع ثمنًا باهظًا دفاعًا عن حقها في الحصول على حقوقها، ولذا لا بد للاصطلاحات التي كانت تسيطر على وصف هذه المنطقة من أن تتغير كليًا.

نحن نتكلم عن 'مسؤولية الحماية' في ليبيا، ومثل هذه المسؤولية لن تنشأ في عالم مثالي لأن الشعوب ستكون قادرة على حماية نفسها. والتدخل الإنساني شيء جيد للغاية طالما أنه لا يصبح حصان طروادة لدوافع أخرى. نحن بحاجة إلى تطوير عقلية جديدة لاتقوم على التدخل، ولكنها وقائية وإستباقية وتستند على القوة الناعمة لا القوة الصلبة، وقادرة على خلق شرنقة مؤسسية وقانونية ومهنية وثقافية وتعليمية لأولئك الذين لم يسقطوا بين الشقوق، بل إلى الهاوية. وينبغي أن تصبح القدرات البشرية أكثر استقلالاً عن الدولة وقدراتها.

نحن بحاجة إلى وضع حد لافتراض أن أولئك الذين لا يتفقون مع السلطة هم أناس غير مقبولين. وكما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «اختلاف أمتي رحمة».

على سبيل المثال، توزع العديد من البلدان الإسلامية الزكاة، وهي الركن الإسلامي الثالث من أركان الإيمان، ودور الزكاة هو خلق الاكتفاء الذاتي بدلاً من التبعية. إن إنشاء صندوق إقليمي للزكاة، بل وميثاق اجتماعي وصندوق للتضامن الاجتماعي، بما يتضمن النهج التقليدية وبناء المؤسسات الحديثة، يمكنه أن يشكل تفسيراً أصيلاً لـ 'مسؤولية الحماية'، وأن يعيد توجيه المذهب الإنساني من لغز سيادة الدولة المغير إلى الإنسان مرة أخرى. ولا يمكن لمشاكل غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تحل بالتمني لأنها تبدأ على أرض الواقع. سوف يأتي التحديث من نفسه. يتساءل المرء عن سبب هذه المعاناة الطويلة، هل هي زيادة حجم فاتورة إعادة الإعمار؟ إن انتهاء الحروب بالتأكيد ليس مجرد محصلة للمعاملات المالية.

ما يطالب به الشعب هو الإصلاح الاستراتيجي. ولا يزال مستقبل غرب آسيا وشمال إفريقيا يحمل بين طيئاته كثيراً من الاحتمالات. ومع ذلك، ينبغي أن تكون مهمتنا خلال السنوات العشر المقبلة تطوير الأدوات السياسية والرقمية والمؤسسية والاقتصادية لخلق مجتمع جديد في هذه المنطقة. وعلينا أن نجد سبباً أفضل للاستفادة من الإبداع والابتكار وأن نجعل القانون يعمل من أجل الجميع. فمع وحدة الهدف وبذل مجود ذهني أكبر سيصبح مستقبلنا حافلاً بالإنجازات بدلاً من الخسارة والضياع.

واسمحوا لي أن أقدم لكم الفكرة من المنظور التركي. لا شك في أن معظم الأشخاص العاديين في الشرق الأوسط قد ضاقوا بالفساد، والمحسوبية، والفوارق الشاسعة، وقمع المعارضة في حياتهم اليومية. ويشكل هذا الوضع معضلة كبيرة: فكيف يمكن تحقيق الإصلاح دون فتح الباب أمام الأصوليين الإسلاميين؟ لا توجد إجابات سهلة. والأسئلة التي تتبع واضحة: كيف يمكن للنخب الحاكمة أن تتخذ الخطوات اللازمة دون المخاطرة بمصالحها الراسخة؟ على نحو متزايد، وليس فقط في هذه المنطقة ولكن أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة، ثمة حديث يدور حول تطبيق النموذج التركي.

أعتقد أننا خلال اليومين المقبلين سوف نتحدث عن المبادرات المتعلقة بالنفط وتلك المتعلقة بالشعوب. وستنصب مهمتنا على كيفية الربط بين الموضوعين، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط وتحسن مناخ الاستثمار، إلى جانب النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي بشدة ولعبت دوراً رئيسياً في التطوير الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة، فإن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يتصاعد، مما يجعلها منطقة جذابة للاستثمارات الأجنبية.

وسأستلکم في مداولتنا، عن الفارق بين الإصلاح والتحديث. وهل سنستمر في إنفاق الأموال لحل المشاكل أم أننا سنعمل على تمكين الشعوب من أجل حل مشاكلها؟ وفي هذا السياق فإنني ألاحظ العديد من الاشارات إلى التوتر السياسي الراهن في منطقة الخليج العربي في تقرير بعنوان «الأمن وتقييم المخاطر والردع الموسع للولايات المتحدة». فهل نحن أمام الحديث عن تقييم المخاطر الأمنية والردع الأميركي فقط؟ أم أننا بصدد إدراك أن شعوبنا، التي تعيش هنا منذ آجال بعيدة، سوف تواصل البحث بشتى الطرق عن مستقبل أفضل؟

وبودّي حضرات السيدات والسادة أن تشاركوني أحاسيسي في هذه اللحظة. فأنا أجد الأمر مضحكاً مبكياً في أن واحد عندما أقرأ ما كتبه نيتان براون، الخبير في شؤون الأحزاب الإسلامية، والذي حذر واضعي السياسة الأميركية من «الإنجراف المضلل نحو فوبيا الإخوان» أي الخوف من الإخوان المسلمين. إذ لا يمكن للمرء أن يدعم المشاركة السياسية العربية في العالم العربي بينما هو يبدي حساسية شديدة تجاه الدور الديمقراطي للإسلاميين اليوم. فهذه الحركات هي جزء من المزيج السياسي. كما يقول ستيفن كينزر، «القبول بأن العرب لديهم الحق في انتخاب قادتهم يعني قبول حقوق الحكومات التي لا تؤيد دعم أميركا المتشدد لإسرائيل». ولا يجب أن يكون قبول إسرائيل معياراً لتقبل الحكومات في العالم العربي، أو رفضها. فلا بد أن تكثر الشعوب لحال حكوماتها.

وفي هذا الصدد، فإنني لا أعتقد أننا نحتاج للنظر إلى أبعد من التطورات الأخيرة في المنطقة كي نقترح إنشاء هيئة اقتصادية للشرق الأوسط. استخدمت دول المنطقة حدودها لحجب المنافسة الدولية والنفوذ الأجنبي، كما استخدمت الاستراتيجيات التي أسفرت عن إفقار شعوبها. لكن توافر وتدني كلفة الهواتف النقالة اليوم يعني أنه لم يعد من الممكن استبعاد العالم الخارجي، ولهذا فإن المدونين ومستخدمي تويتر مدعوون للمشاركة. فنحن نريد أن ننقل لهذه الجلسات التشاورية حقيقة أن الشعوب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط تطالب بالتغيير، وأنه إذا لم تستجب الحكومات في جميع أنحاء المنطقة بسخاء، فإن العواقب قد تكون عنيفة وخطيرة.

وإذ أعيد النظر إلى تركيا الجديدة أرى أنها توظف التعامل التجاري مع إيران لتجاوز الحدود الوطنية والتوترات العرقية بطريقة تشجع الازدهار والسلام إلى حد كبير، وربما تلعب دوراً إيجابياً في ما نشهده يومياً من أعمال العنف عبر الحدود في سوريا.

وضمن جهودنا الساعية لإيجاد هيئة اقتصادية شرق-أوسطية، أشكر إخواني الأتراك لاقتراحهم أن نعمل من خلال مجموعة العشرين وعبر أعضائنا الإقليميين، تركيا والمملكة العربية السعودية، لتقديم عرض كبير من المساعدة المالية لأي بلد في هذه المنطقة، رهناً بتحريرهم التجارة في السلع والخدمات، والالتزام بشفافية قواعد التجارة والأعمال.

كذلك، ينبغي للبلدان الراغبة في الاستفادة من العرض الالتقاء من أجل الاتفاق على ماهية المساعدة التي يحتاجون إليها، مع وجود هيئة توجيهية تتمحور مهمتها حول مراجعة الاحتياجات والتقدم. وينبغي على منظمة التجارة العالمية الاستفادة من الربيع العربي لتنشيط الجهود من أجل استيعاب الدول من مختلف أنحاء الشرق الأوسط ضمن المنظمة، والتي لديها البنية التحتية لجعل الحكومات الانتقالية المهمة تطبق حرية التجارة.

ونأمل أن تتمكن تركيا والمملكة العربية السعودية من التفاوض على اتفاقية تجارة حرة توضع بحيث تتخطى العلاقات التجارية الثنائية التي حصرت التجارة داخل المنطقة. هذا من شأنه أن يضع الأساس لإقامة منطقة تجارة حرة متعددة الأطراف، تحكمها قواعد منظمة التجارة العالمية، وتنظمها كافة الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية في هذه المنطقة.

ستلاحظون بأنني لم أشر مباشرة إلى إسرائيل، أو سياساتها، ولكنني أشعر بأن تركيا يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تسهيل الخطوات المأمولة منذ زمن من قِبَل إسرائيل لاستعادة علاقاتها التاريخية مع تركيا، والتي يمكن أن تكون بمثابة حافز لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة ككل. وأعتقد أنه من الضروري إدراك استحالة الحياة والموت استجابة للعواطف

وحدها. علينا أن نفعّل ما بوسعنا في هذه الأوقات الصعبة والحساسة للغاية، وأن نعترف بأهمية وجود رؤية ثابتة وأصيلة لغرب آسيا وشمال إفريقيا، نتصدي وفقها للتحديات التي تواجه هذا العالم معنا وبسببنا، والتوصل إلى حلول لا تدفع ثمنها الشعوب.

أشركم وأدعو صديقي العزيز يوهي ساساكاوا إلى المنصة، والذي بالإضافة إلى كل شيء آخر ومباشرة بعد كارثة تسونامي في اليابان قام بإنشاء صندوق مميز، تديره مؤسسة نيبون اليابانية. وقد حاول كل منا أن يركّز الاهتمام في عالم يفضل الإيجاز، حيث تتحرك وسائل الإعلام من منطقة إلى أخرى، على مأساة اليابان والعالم المتحضر. سيد ساساكاوا، أشرك لمساعدتنا على مساعدة أنفسنا، من خلال تشجيع الفن النبيل للمحادثة.

منطقة في طور التغيير

الغرض من حلقة الحوار هذه هو جمع ممثلين من خلفيات مختلفة لمناقشة تجربة التغيير الانتقالي ووجهته. قدمت الحلقة وجهات نظر متباينة بشأن كيفية إدارة منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا للتغيير الانتقالي والتي بموجبها يمكنها إحراز التقدم في السنوات المقبلة. من بين المشاركين صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، والبروفيسور رحمن سبحان، والسيدة أوكتافيا نصر، والدكتورة سالي مور، والسيد جمعة القماطي، والسيدة نادية السقاف، والسيدة نادين طوقان. وقد أدار الجلسة الشيخ عبد العزيز بن علي النعيمي.

افتتح الحسن بن طلال، رئيس منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا الجلسة بالتبوية بأن التغيير في هذه المنطقة قد فاق بكثير مستوى المعيشة الذي بدوره ترك أعداداً كبيرة من الشعب، لا سيما في صفوف الشباب، من دون الحصول على فرص توظيف. وهذه الظاهرة في تزايد مستمر، وتمثل التحدي الأكبر للمنطقة في السنوات المقبلة. وتساءل الحسن بن طلال كيف يمكن للمنطقة التوفيق بين مصالح الشعب والمصالح النفطية؟ وأشار إلى ضرورة وجود آلية إقليمية للنظام الاجتماعي وبناء المجتمع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، دعا إلى إنشاء ميثاق أو رؤية من شأنها أن تعزز الكرامة الإنسانية والتعاون الإقليمي. وينبغي لمثل هذه الرؤية أن تتناول البيئة البشرية والطبيعية، وأن تتطلع إلى الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وشدد سمو الأمير حسن على أنه يتوجب على المنطقة أن تشكل مجموعة من الأشخاص المبدعين ممن يمكنهم تفحص قدرة المنطقة على الإصلاح مع التحديث، وليس من دونها. وذكر أن العناصر الأساسية للكرامة الإنسانية تشمل الحصول على مستحقاته، وتوطيد سيادة القانون، والحقوق والمسؤوليات التي تصون وتحمي الفرد. كما أشار إلى وجوب أن يكون ذلك في سياق الفضاء الثالث (شراكة بين المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص). والسؤال هو ما إذا كنا نشهد تطبيقاً أو تطرفاً للسياسة في مصر، بل وفي جميع أنحاء المنطقة. يجب أن نتوقف هذه المفارقة، وعلينا المحافظة على تركيزنا في السراء والضراء، ويجب أن نركز على نتيجة هذه المناظرة وعلى تنقية ضمائرنا وبناء مستقبلنا في الوقت ذاته.

«لدينا الفكر، لذا اسمحوا لي بالقول أن السلام لا يمكن أن يتحقق دون السلام الداخلي أولاً. شبكة الإنترنت هامة، ولكن لا ينبغي أن نقتل الشبكة الموجودة داخلنا نتيجة للتلوين المتعمد للمشهد الاجتماعي، وأولئك الذين لا يريدون لنا التقدم».

وقدم رحمن سبحان، رئيس مركز حوار السياسات في بنغلادش، كلمة رئيسية في الجلسة الافتتاحية للمنتدى. وذكر ظهور مجموعة من الناس شكلتهم المفاهيم الفردية. وقد حدث ذلك نتيجة لتدهور النظم الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة مع مرور الوقت وتحولها لما يمكن تسميته بـ'الرأسمالية المستنسخة'. وعلاوة على ذلك، فقد أدت الريعية إلى ظهور نظام للإقصاء، حيث أصبح قطاعاً كبيراً وهاماً من السلطة بعيد عن متناول الأغلبية. ولذلك عندما تخضع الدول لعملية تغيير انتقالي ناجحة، لا بد لها من أن تواجه مشاكل معقدة، فعندما يكون الانتقال سلمياً، تكون قد حشدت السلطة في صالح الفئة الكبرى من الشعب التي كانت مستبعدة سابقاً.

ما شهدته مصر وتونس هو أن الناس العاديين تمكنوا من المشاركة مباشرة في ما يسمى بالاستنتاج العام. فقد فكر الناس معاً، كمجتمع، في إحداث تغيير في الوضع الراهن. لكن في هذه الحالة، سيكون هناك توقعات كبيرة لا يمكن تحقيقها في المدى القصير. الرغبة في انتخابات شاملة ونزيهة يشارك فيها عامة الشعب، وذلك من خلال نظام حكم يتميز بالانفتاح والشفافية هو بالتأكيد توقع إيجابي، ولكن الحقيقة هي أن هناك العديد من الفوارق المتوارثة والمتغلغلة. على سبيل المثال، من المتوقع أن يتنافس جميع الناس في عصر المعلومات، حيث المعرفة تمثل القوة، إلا أن الوصول إلى المعلومات والتعليم يختلفان كثيراً. ويجب أن نعترف بأن التغيير يحدث بسرعات متفاوتة، ويختلف في طبيعته من دولة لأخرى ومن مدينة لأخرى. وهذا ينطبق أيضاً على الحكم والسياسة، مثلما هو الحال في الاقتصاد.

لذا نطرح السؤال التالي، كيف يمكننا توفير الفرص للمنافسة في السوق، وفي المجال العام؟ إذا فشلت منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا في معالجة هذه المسألة الأساسية، فإنها تخاطر بانجراف الناس العاديين إلى القوى المتطرفة أو أيديولوجياتها. ومثل هذه القوى تتبع أساساً من الطبقات الفرعية الهامشية في المجتمع، وهو ما يجعلها خارج نطاق عملية التكامل والتضامن، وبالتالي يصبح الرفض التام للوضع الراهن هو ما يحدد هويتها. يجب على المجتمعات أن تحذر من هذه الظاهرة، وأن تعمل على ضمان تمثيل جميع الناس في عملية التغيير الانتقالي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اقترح رحمن سبحان ثلاث توصيات للخطوات اللازمة للتغيير الانتقالي. قال أولاً أن الله قد أغدق بثروات الموارد الطبيعية على الشعوب وما حدث مؤخراً هو ثورة ضد مصادرتها لمصلحة الأقلية. لذا، يجب أن يعاد توزيع الثروات الطبيعية لتشمل وتوفر الفرص للجميع. ثانياً، الأرض هي أيضاً مورد مشترك، حيث لا ينبغي للمشاعات المرتبطة بالحمى، وهو مورد يقصد به أن يكون مشتركاً من أجل المنفعة المتبادلة، أن تخضع للخصخصة وتحول إلى الملكية الربعية. فعامة الشعب أو المجتمع المحلي هم أصحاب المصلحة في هذه الأراضي، كما هو الحال مع المياه. أخيراً لا بد من وجود صندوق ثروة سيادية يخص المنطقة، حيث يتم بشكل أوتوماتيكي استثمار نسبة مئوية من كل ثروة، لكي يكون مورداً مشتركاً لبناء غرب آسيا وشمال إفريقيا.

تحدثت اوكتافيا نصر، الصحفية والمعلقة السياسية في لبنان، عن فجر جديد تشهده المنطقة. وهي ترى أن هذه الحقبة ستسهم بالتفكير الأكثر إيجابية، والبناء على التراث الثقافي الغني والتاريخي لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وفي حين ناقش الكثيرون اللغة المستخدمة لوصف الأحداث الأخيرة، لاحظت السيدة نصر أن من سيكتب التاريخ في نهاية المطاف هو من سيقدر مثل هذه الشروط. واستطردت قائلة: «هذه المجموعة ينبغي أن تتكون من الأشخاص الذين قادوا الثورات، والذين غيروا اللعبة في الأشهر الأخيرة. ولهذا السبب، يجب على القادة أن يبدؤوا في الاستماع إلى شعوبهم، ويجب أن تبدأ وسائل الإعلام في تقديم التقارير بصورة عادلة وموضوعية عن الأحداث الفعلية، كما يجب أن نبدأ نحن أيضاً في عملية شمول الشباب والمثقفين على حد سواء في مجتمعاتنا.

وأشارت اوكتافيا نصر أيضاً إلى ظهور وسائل الإعلام الاجتماعية كأداة للتمكين وتعزيز الاتصال والتواصل عبر الحدود. وقد وفرت وسائل الإعلام الاجتماعية منبراً للشباب في جميع أنحاء المنطقة يمكنهم من المشاركة والانخراط في النقاش حول الكرامة الإنسانية والرحمة. وهكذا أصبح الشباب محرك للتغيير بواسطة أداة للتمكين ساعدت على تعزيز مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان عبر منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وفي استحضار أفلاطون، قالت اوكتافيا نصر: «كن طيب القلب، فالجميع يخوضون معركة صعبة! علينا جميعاً أن نرحم بعضنا البعض وأن نبدأ في الإصغاء لبعضنا البعض فالجميع في هذه المنطقة يناضل في معركة صعبة».

تحدثت سالي مور، عضو ائتلاف شباب الثورة المصرية، عن مهانة العيش في ظل النظام السابق. كما أشارت إلى أنها كمواطنة مصرية لم تكن لديها كرامة وكانت ضحية للتعذيب. وكان الفساد المستشري قد نتج عن انعدام المساءلة وضعف سيادة القانون. واستطردت قائلة: «قبل ٢٥ يناير.. كنا قد نسينا أننا كنا عرب، ونسينا أننا كنا أفارقة». وفي إشارة إلى ماقالته اوكتافيا نصر، قالت «لقد سمى الشعب المصري ما حدث بأنه ثورة، وثورة للكرامة، وهذا هو النضال. حتى لو كان من أجل الخبز نفسه. ولأننا حرمانا من المنابر الإعلامية الموضوعية والشفافية، فقد قمنا باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لنشر مقاطع فيديو متعلقة بالفساد والعنف. وهكذا سيُسنا المنابر الإعلامية التي استخدمناها».

ووصفت سالي مور ميدان التحرير بـ 'اليوتوبيا'. وقالت أنه بالرغم من بقائها هناك لأكثر من أسبوعين، إلا أنها شعرت بالأمان كمسيحية قبطية. وللمرة الأولى في بلدها، شعرت أن لها صوتاً هو حقاً صوتها. «في التحرير، بنينا مصرنا واملتكنها». بوصفها طبيبة، عملت الدكتورة مور في المستشفى المؤقت في تقديم الرعاية الطبية للذين أصيبوا بجروح وأضرار خلال الاحتجاجات. ووصفت مور كيفية الالتزام بالدفاع عن التحرير، ونظم الإنذار في المكان، وكيف تم توزيع المواد الغذائية يومياً. كان ميدان التحرير حقاً 'يوتوبيا'، فقد كان المسيحيون يصلون في نفس الوقت مع المسلمين، ويتقاسمون نفس الحيز، ويحلمون معاً بمصر التي استعادوها عندما انهار النظام السابق.

مع الثورة والتغيير الانتقالي يعتقد المرء أن بإمكانه تغيير العالم لكن الواقع يبين أن النظام والنخبة لا يزالان في مكانهما. وقد تلى 'يوتوبيا' الثورة اكتئاب ما بعد الانتفاضة، حيث أصبح الناس منقسمين مرة أخرى، وعادوا مرة أخرى إلى الهويات المتعددة في المنطقة. «لا يزال أماننا شوطاً طويلاً لنقطعه قبل الحديث عن الديمقراطية وعملية التغيير الانتقالي الناجحة فالأمر لا ينتهي بسقوط النظام فحسب، بل هذه مجرد البداية».

جمعه القماتي، منسق المملكة المتحدة للمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، تسائل: «كيف يمكن لنا أن نؤمن الحصول على نتائج بدلاً من مجرد إنهاء التغيير الانتقالي سريعاً؟ علينا أن نحول دون وقوع الدول في شرك التاريخ».

وقد أثبتت تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت في المنطقة أنها قوة فوق قطرية وأن دينامياتها قد تغلبت على الديناميات الوطنية. وفي هذا السياق بدأ الشعب الليبي انتفاضته ضد ٤٢ عاماً من الظلم والظلم، حيث لا وجود لسيادة القانون، ولا وجود للصحافة الحرة، أو العدالة أو الكرامة. فالمؤشر السياسي الوحيد الجدير بالذكر في ليبيا هو أن الدولة شهدت في السنوات الـ ٤٢ الماضية أطول حكم لزعيم سياسي حتى الآن. وفيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى، كانت ليبيا على مقربة من القاع ومع ذلك، فقد تحولت ثورتها إلى العنف والدموية. ولم يكن هذا هو خيار الشعب، ولكنه خيار النخب التي تحرس سلطاتها بضراوة وبلا هوادة، لقد كانت أمة يحكمها الفساد والإكراه، فليس من الغريب أن يعبر الشعب عن رغبته في الحرية والتغيير. لكن التحديات كبيرة، لأن التوقعات الكبيرة تشوبها الآن رؤية غامضة. وبينما تحدثت سالي مور عن مخاطر الانقسام أثناء المرحلة الانتقالية، وهو أمر ظاهر في ليبيا اليوم، هناك قضية واحدة اجتمع عليها كل الليبيين، وهي رفض وجود قوات أجنبية على أراضيهم.

وأعرب السيد جمعه القماتي عن أمله في أن يتم استخلاص الدروس من تجارب الآخرين: وخلصتها أن فرض قوات أجنبية لا يجدي.

وتناول السيد جمعه القماتي موضوع تطلعات الشعب الليبي، والطاقت التي أطلقت وأحلام أولئك الذين نشأوا في ليبيا. وأشار إلى أنه بوجود ٧٢٪ من الليبيين تحت سن ٣٠ عاماً، فإن ليبيا لديها ديموغرافية واسعة من الشباب الديناميكي. ومن أجل تحقيق عملية تغيير انتقالي ناجحة، يجب على ليبيا أن تطور اقتصاد السوق المتنوع، وتحسن فهمها وإنتاجها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمتدز الأبعاد المختلفة لخلق اقتصاد أخضر. علاوة على ذلك، أكد السيد القماتي بأنه يجب على المجتمعات في غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تستثمر في تمكين المرأة، التي لديها كل الحق في أن تكون شريكة على قدم المساواة مع أصحاب المصالح في المنطقة. والأهم من ذلك على المنطقة الاضطلاع ببناء القدرات التي تستثمر في الشعوب، بحيث يصبح لديها المهارات اللازمة لإعادة بناء مجتمعاتها، وذلك لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً لأبنائها.

وناقشت نادية السقاف، رئيس تحرير صحيفة يمن تايمز في اليمن، عمليات نضال الإنسانية ضد نفسها وهي مكونة من ثلاث عناصر: «نضال الإنسان ضد الإنسان، ونضال الإنسان ضد الطبيعة، بالإضافة إلى النضال ضد الذات».

وأشارت إلى أن هناك في اليمن حركة كبيرة للثورة تقودها العاطفة من جهة والمصلحة السياسية من جهة أخرى. وروت تجربتها عندما التقت بأفراد من أحزاب المعارضة كانوا قد طالبوا بحصة في ثروة الأمة وسلطتها. واستدكرت أن هذه المطالب ليست محددة، ولكنها ببساطة تنادي بضرورة التغيير وتمكين المواطن. وحذرت بقولها: «بينما الكرامة والعاطفة مهمان، إلا أن عدم تسليط الضوء على الأسباب الجذرية للثورة سيعتسب بمشكلة في المستقبل. وهنا تبرز أهمية دور الفضاء الثالث، فاحتياجات الناس الحقيقية لا تكون ممثلة إلا عبر دمج ومشاركة جميع قطاعات المجتمع. وبينما الرحمة والكرامة هي عناصر روحية قيمة، إلا أننا يجب ألا نهمل أهمية الواقع والأساليب العملية. فللمرة الأولى في المنطقة، هناك اتحاد وهناك قضية. وأعربت نادية السقاف عن خوفها قائلة: «قد لا يتبقى لنا شيئاً بعد أن تسكن هبات عاصفة التغيير الانتقالي التي أخشى أن تكون قد مزقت اليمنيين إرباً، وعندما يصطدمون بالواقع الاقتصادي ستعم الفوضى وسينعدم القانون. إذاً، ماذا نفع الآن؟ أنا أؤمن بالفضاء الثالث وقوة الجماعات الدبلوماسية. فالتفكير والمنطق الفكري هما الأساس في هذه المرحلة. كثيراً ما نفشل في أن نتعلم من بعضنا البعض، وأن نمارس الحوار الضروري للمضي قدماً بينما يجب أن يكون هذا أولوية رئيسية».

وذكرت نادين طوقان، منتجة ومبدعة في الأردن، أننا يجب أن نفضل المزيد من أجل العاملين في العمل الإبداعي وأن نعمل من خلالهم، إذا أردنا أن نتصور نظاماً مجتمعياً يختلف عن الوضع الراهن. وذكرت أن الشعوب تحتاج لأن تفكر خارج الحدود الفكرية والأطر النمطية المريحة والمعتادة.

وتفتقد منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا للخطاب الأكثر إبداعاً في المجال العام، فيجب بذل المزيد من الجهود لحل هذه المسألة. فضلاً عن ذلك، فإن هناك الكثير من القلق بشأن نشوء فراغ. وبدلاً من التخبط على غير هدى، فإنها تدعو إلى اتباع نهج أكثر فاعلية وإيجابية لمعالجة القضايا الرئيسية. وهذا هو المجال الذي يمكن للعاملين في مجالات الإبداع والثقافة المساعدة فيه بشكل أساسي، وذلك عبر المساعدة على تطوير لغة وتفكير يستندان إلى العمل الإيجابي والمثمر. وفي هذه الحالة تصبح اللغة مسألة مهمة. فيجب أن نتوقف عن الإشارة إلى 'الحكام' بهذه الصفة وأن نبدأ بوصفهم بـ 'القادة' الذين يقودون من الأمام والخلف على حد سواء. فالقيادة تساعدنا على تصور أكثر من مجرد شخصية صوتنا من أجلها، ولكنها شخص يوجه ويشجع شعبه. «يجب أن نكون قادرين على إجراء محادثات دائمة مع قيادتنا، ليس فقط في المنتديات بل في وسائل الإعلام الاجتماعية، والمراكز الثقافية، حتى يتمكن الشخص العادي من أن يسمع ويفهم ويشارك، وهكذا، يصبح معني حقيقياً في المجتمع».

ينبغي القيام بالمزيد لتعزيز الأصوات التي لم تسمع ولتعزيز مختلف الحركات التي تظهر ولا يكون لها بالضرورة صدى إعلامي كبير. فهناك العديد من الحركات والتحوليات والأيدولوجيات والاتصالات المميزة التي تخلق نوعاً من الترابط بين الناس. وفي اجتماع من هذا القبيل كان يتوجب حضور أشخاص كالممثلين والعاملين في المجالات الثقافية الذي يقومون بتحويل العالم من حولنا. لذا، من الضروري التمعن في الأمور، والتسييس والمناقشة على مختلف المستويات وتجاوز المنابر التقليدية للمناقشة.

الهويات السياسية

قادت حلقة النقاش بشأن الهويات السياسية إلى إدراك أهمية البعد السياسي لانفضاض التمرد الأخيرة. وقد تفرقت الحلقة دور الهوية في الأحداث الأخيرة، وكيف يمكن لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بناء هويتها السياسية الخاصة على أساس تقاليدھا الثقافية، والتوقعات بالنسبة للمواطنة والديمقراطية في المنطقة. وأخيراً، كيف يمكن لغرب آسيا وشمال إفريقيا أن تتجنب السقطات العنيفة للأنظمة الانتقالية السابقة. وقد ضمت حلقة النقاش الدكتور خليل العناني، والدكتورة راما ماني، والسيد وليد سالم، والسيد خالد عزيز، والسيد منجي خماسي. وقد ترأس الجلسة البروفيسور سلطان بركات.

ناقش خليل العناني، زميل أول في مؤسسة الأهرام في مصر، كيف تحمل حركة التمرد الكثير من أوجه التشابه مع الثورات الماضية. ومع ذلك، فإنها تتضمن على الأقل اختلافين أساسيين، الأول: أنها كانت في الغالب ثورة هوية¹ والثاني: أنها كانت مدفوعة بوسائل جديدة للتمكين. وأشار خليل العناني إلى عناصر الثورة الأربعة، التأمل الذاتي، والشعور بالانتماء، والشعور بالكرامة، والشعور بالاعتبار. أحد نتائج العولمة هو أن الشعوب قد تحولت هويتها، ونحن نشهد حالياً ثورة تحركها الهوية. على هذا النحو، فإن الخطاب العام يستخدم مصطلحات ومفاهيم مختلفة تماماً.

وقد تميزت الثورة المصرية بالميزات التالية: لقد كانت ثورة تحويلية، لا حزبية، بلا قائد وبعيدة عن الحركات الإسلامية. وأشار إلى أنه يجب أن نحدد كيف يمكننا أن نتحرك لأبعد من حوافر ثورات الهوية والكرامة نحو توطيد الديمقراطية. فقد جاهد الناس في هذه الانتفاضات لتحقيق الكرامة واحترام الذات، والتي يجب أن تصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من العمليات التي تتبع. واستمر ليشرح أن الثورة هي نتيجة لتنافس الهويات الدينية والعرقية، التي غالباً ما تستند على القضايا الإقليمية والسياسية والتي بدأت تتشردم.

هذا التشردم الأيديولوجي، الذي يمكن ملاحظته في سياق الليبرالية والإسلامية، له جذوره في تعقيد الأيديولوجيات المستوردة. وتفاقم كل ذلك نتيجة للهيمنة الثقافية للقيم الجدلية التي تقارن بين الأصالة والتقاليد وبين عمليات التحديث والعولمة. «مع هذه القيم المتناقضة، وصلنا لمأزق سياسي، حيث يتم التمسك بالحرية والعدالة كقيم محل الطغيان والاضطهاد».

ومن أجل حماية وتطوير الهويات التي برزت أثناء الثورة، يجب على الدول إقامة الديمقراطيات الحقيقية التي تتبنى قيم الحرية والعدالة، والمساءلة بين فروع السلطة وسيادة القانون. كذلك، هناك مسألة المصالحة بين الفئات الليبرالية والإسلامية، وفقاً لخليل العناني، وهذه هي المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه المنطقة، لذا يجب أن يكون هناك نوع من التوافق على شكل المصالحة وعلى كيفية إعادة بناء هذا النظام السياسي على قيم الحرية والعدالة، بالإضافة إلى التقاليد الدينية والثقافية. كما يجب على المنطقة أيضاً دمج الأقليات وحققها في تقرير المصير، والاعتراف بالتنوع والاختلاف بين الشعوب. واختتم كلمته قائلاً: «إذا كانت الحداثة هي الانتقال من الاعتقاد إلى الاختيار، فالعالم العربي هو بصدد اتخاذ قراراته بشأن التحرك نحو الحداثة».

تابعت راما ماني، مستشار مجلس مستقبل العالم في المملكة المتحدة، الحديث عن مفهوم الهوية والتقاليد عبر استحضار أراضي قبائل البدو الرحل الذين يجوبون الأرض والحضارات العظيمة، التي تشترك فيها جميع الأديان الإبراهيمية وكانت الهندوسية قريبة منها أيضاً. ومحور الحضارة هذا قد دمرته الحدود المصطنعة مؤخراً. إذا كانت الشعوب، التي تقوم بصياغة مصائرھا، على استعداد للمخاطرة بحياتها من أجل معتقداتها، يجب أن تدرك منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تحولاً رئيسياً طرأ على مفهوم السيادة وأن الشعوب في الحقيقة هي صاحبة السيادة.

وبهذا الصدد، تصبح مسألة الشرعية في غاية الأهمية. فلا يجوز لهذه المنطقة أن تتورط في حمى المناقشات حول أنواع الديمقراطية، وبدلاً من ذلك يجب أن تبحث في الأسس المتعلقة بتقافتها وهويتها. وأشارت راما ماني إلى خمسة عناصر

معروفة على الصعيد العالمي نابعة من تربة وثقافة هذه المنطقة، أصبحت مع مرور الوقت قوة دافعة فيها. وهذه العناصر هي: الارتباط، والتآلف، والموائمة، والتكامل، والتحول.

العنصر الأول: الترابط، هو ما قد شهدناه على نطاق واسع في الأشهر الأخيرة، وهو ما يرتبط بمفهوم 'مسؤولية الحماية'. «إن الدرس الكبير الذي يستقى في أعقاب القلاقل في ليبيا هو أن السيادة تعرّف من جديد؛ فهي لم تعد ملكاً للأنظمة لأن حدود الدول انتفت. السيادة ملك للشعب، وهو ما أثبتته الشعوب في جميع أنحاء المنطقة». ومن المستحيل التصدي لأساس الحكم دون الاعتراف بالسيادة. فسوف تخسر الحكومات شرعيتها. والقرآن على سبيل المثال يبين ما هو حق وصحيح ويتجاوز بكثير حقوق الإنسان والقانون الدولي.

العنصر الثاني: التآلف، هو أعلى فضيلة في الإسلام. فالتآلف، أو العدالة تشير إلى إرساء سيادة قانون يتماشى مع الممارسات الثقافية والتقليدية والمعتقدات. إن الفكرة الأساسية هي فكرة المساواة، حيث التفاوت ليس اقتصادياً فحسب، بل هو يحمل معه التفاوت الثقافي والعرقى أيضاً.

العنصر الثالث: الموائمة، يتألف من موائمة النية والقول والفعل. أي يجب موائمة أسمى نوايا المجتمع مع رؤية مشتركة، يتم تطبيقها عبر المجتمع بأكمله وتكون متجسدة في جميع القطاعات. ويجب أن يتعاون البشر من أجل تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وقد شهدنا أن السياسة توائم نفسها مع الاقتصاد مؤخرًا. لكن المجتمع يتكون من الطبيعة والثقافة أولاً، وتبنى السياسة والاقتصاد على ذلك. وبينت الدكتورة ماني أنه يتوجب علينا أن نعود إلى الحكم على أساس ما منحتنا إياه الطبيعة، وننظر أولاً إلى البيئة الطبيعية والبشرية بدلاً من السماح للمصالح السياسية والاقتصادية أن تستنفذنا.

العنصر الرابع: التكامل، ينطوي على تعلم قيمة التنوع والاختلاف كعناصر تثري ثقافة المجتمع الجماعية. فمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تتكون من أقليات من جميع الأنواع، فيجب على المجتمعات أن تتعلم أن تدمج هذه المجموعات المتنوعة والمختلفة على نحو أفضل حتى يتسنى لجميع الشعوب صوت واحد كأصحاب المصالح في المنطقة.

وأخيرًا العنصر الخامس هو التحول. تشهد هذه المنطقة تحولاً كبيراً ومتنوعاً في جميع القطاعات، ويجب ألا تتوقع الشعوب التحول الفوري تنفيذاً فورياً لرغباتها. ولكن لا يمكن إغفال أهمية التحول في تحقيق العناصر المذكورة أعلاه، فسوف يصبح ذلك جزءاً هاماً لكيفية تقدم المنطقة خلال السنوات المقبلة. والفرصة متاحة لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا لتحقيق التطور والازدهار في السنوات المقبلة، ولا بد لها أن تعمل جنباً إلى جنب بمشاركة كاملة وإدماج إذا أرادت أن تحقق إمكاناتها.

وناقش وليد سالم، مدير مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع في القدس الشرقية، الدور الهام للمواطنة في مرحلة التغيير الانتقالي. وذكر إنه عند التعامل مع التحولات الديمقراطية توجد ثلاثة نماذج للتغيير الانتقالي: الثورة (فرنسا)، فرض التغيير من قبل المنتصر على المهزوم (ألمانيا ما بعد الحرب)، والتحول السلمي (جنوب وشرق أوروبا). والديمقراطية في مرحلة ما بعد التحول تتبلور من خلال بناء المؤسسات والأحزاب السياسية. إن شعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا حالياً غير متأكدة ما الذي يمكن الخروج به من تجاربها الجماعية، ولكننا نعلم بأننا لم نصل بعد للمرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية. فحتى الآن، كانت الثورات تحدث بغرض التخلص من الأنظمة، بدلاً من التخطيط لمرحلة قيام الدولة بعد الثورة. ونتيجة لذلك لم تكن هناك أي رؤية حقيقية لقيام دولة ما بعد الثورة. وبالتالي، فإن العلاقة بين المؤسسات والحقوق والأيدولوجيات لا تزال غير واضحة. وما شهدناه هو حالات ثورية بدلاً من تغييرات، ولا توجد حتى الآن مخططات من أجل تغييرات سياسية واقتصادية. إن وضع استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة، ويجب على شعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تعمل معاً على وضع الحلول الأصلية التي تستند إلى المشاركة، والتي يؤمن جميع أصحاب المصلحة بشرعيتها. ولذلك سنكون متفائلين إذا ادعينا أننا نعرف ماهي الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها. وتتسم منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بالدول التي تم إضعافها ويضعف مفاهيم المواطنة، والتي تستند إلى الولاء للقادة والمفهوم الغامض للوطن. وقد كشفت الأحداث في مصر وتونس عن إطالة فترة الأزمة من قبل جيل الشباب للتحريض على التغيير. في حين أن الرغبة

قد تكون مهيمنة، إلا أن العملية الديمقراطية أو بناء الدولة لمرحلة ما بعد الانتفاضة لم تبدأ بعد. وقد استشهد الكثيرون بالنموذج المصري باعتباره نموذجاً يحتذى به كعملية تغيير انتقالي، ولكنهم بذلك أهملوا فهم الظروف والأوضاع المختلفة في بلدان المنطقة. فموقف الجيش تجاه الدولة والشعب يختلف كثيراً من مصر إلى البحرين. ولذلك، لا تناسب نفس التكتيكات والشعارات جميع الدول.

هناك الكثير من العقبات على طريق الديمقراطية، ولا تحتاج المنطقة لاتباع النماذج الغربية بشكل حصري. فمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تتميز بحصيلة من التجارب التاريخية الخاصة التي يمكنها البناء عليها. وميثاق المدينة المنورة هو مثال للديمقراطية العربية الإسلامية المبكرة، والاعتراف بالحقوق المشتركة والاندماج السياسي الذي يشمل جميع المواطنين. ويمكن استخدام هذا النموذج وغيره كنماذج محتملة للديمقراطية في المنطقة. وفيما يتعلق بالجنسية، فإنها لا تكفي دائماً لمنح حقوق المواطنة للشعوب، يجب الحديث أكثر من ذلك عن وضع المواطنة. لإنشاء المواطنة الحقيقية يتوجب علينا أن نعتمد بشدة على مفهوم المساواة في الحريات، والنظريات المختلفة للدول. كذلك، يجب أن نتعامل مع مفهوم التمييز ضد المرأة والأقليات، ووجود الطبقات الاجتماعية والتشذرم مقابل التنوع.

وأشار خالد عزيز، رئيس تحرير جريدة الفجر في باكستان، إلى دراسة صموئيل هنتغتون بشأن استخدام العنف في حل النزاعات، مبيناً أنه من خلال المقارنة مع المناطق الأخرى فهناك استخدام كثير للعنف في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، وتساؤل عن سبب استمرار هذه الحالة. هناك تفسيرات متعددة قدمها خبراء عن وجود العنف في المجتمع. والتفسير الأول هو ارتفاع معدلات المواليد وزيادة أعداد الشباب كسبب رئيسي لعدم الاستقرار والعنف الحالي. أما التفسير الثاني، فيعود إلى هيمنة القوى الاستعمارية على منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا مما يؤدي لردود الفعل العنيفة. والتفسير الثالث، هو أن الإسلام، مثل المسيحية، يؤمن بأن الأراضي غير المسلمة تعتبر دور حرب، مما أدى لخلق هوية «نحن وهم». والتفسير الرابع يعود لدعم ورعاية الغرب للوطن القومي لليهود في فلسطين، وهو الذي أسس لأعمال العنف المستمرة بين العرب وإسرائيل، مما خلق بدوره هوية إقليمية موحدة ضد الغرب. خامساً، خلق موقف وسلوك الغرب الاستعماري الجديد تجاه الدول في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، الذي يستند إلى شهيتهم لموارد الطاقة والموقع الاستراتيجي، عوامل هوية متعددة وسلبية ضد الغرب والحكام الذين يتمتعون بعلاقات ودية معه. وأخيراً، هناك صراع أكبر ضد الغرب يتمثل في استخدام الإرهاب من قبل الجماعات المتطرفة.

وأشار خالد عزيز إلى أن هناك أملاً في السلوك الإيجابي الذي انعكس في التحركات الأخيرة، حيث كانت الشعوب تطالب بالحرية والتحرر والديمقراطية في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وهو يرى أن ذلك قد انعكس في رفض العنف من جانب المتظاهرين، وقبول التنوع الديني بينهم، مما يقود لتمكين الفرد والمجتمعات المحلية من خلال التطورات التكنولوجية والقبول بمبادئ حقوق الإنسان والحريات.

واستحضر خالد عزيز تجربة باكستان والإدارة الاتحادية للمناطق القبلية التي أصبحت مصدرًا لتوليد العنف في عام ١٩٧٨. وشملت هذه التوترات أفغانستان والهند، وقادت إلى خلق الحركة الانفصالية والتدخل في أفغانستان في السبعينات، وحرب المجاهدين في الثمانينات. وأشار إلى أنه قبل السبعينات، تمكنت النظم المعمول بها حينئذ من الحفاظ على التضامن الاجتماعي وساعدت في الإبقاء على الهويات السابقة. وقد تم تحييد التوترات عن طريق استخدام الطرق التقليدية لاستكشاف القواسم المشتركة، وتحديد الهوية الأساسية المحلية، وتحديد العوامل التي يمكن أن تشجع على الشعور المجتمعي المشترك. كما تم استخدام الرسائل الاستراتيجية من خلال الزعماء التقليديين ووسائل الإعلام الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، كانت هناك عملية لتحديد هوية الأبطال في المجتمعات المحلية وبنائها كرموز للوحدة، كما تم تشجيع النماذج ذات الصلة. كذلك أدى إنشاء دائرة ضمن الحكومة المحلية لتسهيل التواصل مع الدولة وبالتالي تمكين المجتمعات المحلية ولتعزيز المساواة والشفافية ضمن تلك المجتمعات. نتيجة لكل ذلك، ظهرت أخلاقيات احترام التنوع وتشجيع تطوير الفروق الإيجابية للأقليات، وتأسست هويات علمانية جديدة حيث أصبح الدين هو معادلة الفرد الشخصية مع الله عز وجل.

دروس في التغيير الانتقالي

منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا ليست وحدها التي تشهد عملية تحول كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد تفضحت حلقة النقاش «دروس في التغيير الانتقالي» تجارب الدول والمناطق الأخرى التي شهدت فترات تغيير انتقالي أو تحولات فعلية. وقد شارك في حلقة النقاش هذه البروفيسور كيشي تسونيكافا، والدكتورة شيبيرا نارانغ سوري، وسعادة السفير ليو باولي، والدكتور كريزتوف ستراشوتا. وقد ترأس الجلسة البروفيسور سلطان بركات.

ربط كيشي تسونيكافا، نائب رئيس المعهد العالي الوطني للدراسات السياسية في اليابان، الحالة الراهنة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بوضع الحكومة اليابانية في أواخر القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت، وجدت القيادة اليابانية أن الإكراه لن يكون كافياً لضمان الاستقرار. وكانت القيادة تريد مصدرًا للشرعية يقوم على مشاركة المواطنين. ولهذا السبب، قامت الحكومة اليابانية بشكل طوعي بإدخال الديمقراطية. وذكر كيشي تسونيكافا المشاركين بأن عملية التحول الديمقراطي تحدث على شكل دورات، حيث يتم التراجع عن المكاسب التي تتطلب إعادة تجميعها. وقد تتعثر الديمقراطية، من وقت لآخر، في أعقاب الثورة أو حركات التمرد، ولكن لا ينبغي أن يمنع ذلك الشعوب من الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية. ويجب ألا تتوقع منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا الانتقال السلس أو السهل إلى الديمقراطية.

وفي حين علق العديد من المشاركين على الفرص المتوافرة في هذه الفترة، إلا أن هناك تحديات. ولا يستطيع المرء أن يدع التوقعات العالية والهيمنة الشعبية تسيطر على التغيير الانتقالي، لأن المنطقة يجب أن تكون مستعدة لمواجهة المصاعب والمشاق. وفي الختام، لاحظ كيشي تسونيكافا أن هناك فرصة لتعزيز الوحدة الوطنية والتضامن، وتوفير الفرص للأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة لإثبات قدرتهم على الازدهار في ظل النظام الجديد. وأكد أن تجربة اليابان تبين إمكانية اقتراض نماذج من الخارج، ولكن بشرط أن يتم تبنيها بعد تطويعها للظروف المحلية. والأمر الأساسي هنا هو صناعة قرار يشمل الشعب، لا أن يتم فرضه من الأعلى إلى الأسفل.

وقد تحدثت شيبيرا نارانغ سوري، مستشار دولي للتخطيط الحضري في الهند، عن أهمية تعزيز التضامن الاجتماعي والاندماج في نفس الوقت. وذلك لأنهما يعززان بعضهما البعض، ولكن تم السعي لتحقيقهما مرارًا بشكل تسلسلي. وتحدثت عن كيف أن الإقصاء يتجلى بعدد من الطرق التي تتضمن الإسكان والفرص الاقتصادية، وبالتالي، فإن منطقة جنوب آسيا تواجه تحديات كثيرة تتعلق بالتضامن الاجتماعي منها النوع الاجتماعي، والعرق، واللغة، والجنس، والدين، والطبقة الاجتماعية وهلم جرا. وأشارت شيبيرا نارانغ سوري إلى أنه قد تم مؤخرًا التحول إلى نهج يستند إلى الحقوق في التعليم، والصحة، والمعلومات، والغذاء وغير ذلك من المصالح العامة. ولذلك أوصت بوجود أن تبحث منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا عن طرق لقياس مصادر التضامن الاجتماعي. إضافة إلى ذلك أشارت إلى ضرورة أن يعمل كل من الدولة والمجتمع المدني على تعزيز التضامن الاجتماعي بصفتهما قطاعات سياسية واجتماعية، ولا يجب عليهما العمل منفصلين. وفي هذه الحالة نلاحظ أن سيادة القانون والإدارة الفاعلة هي أمور حاسمة لتعزيز التضامن الاجتماعي.

وأعرب ليو باولي، عضو مجلس معهد الشعب الصيني للشؤون الخارجية في الصين، عن قلقه بقوله أن التنمية أمر يصعب تحقيقه قبل تحقيق الاستقرار أولاً. وهو يؤكد في هذا الصدد أن السيادة لا تزال أمرًا حاسمًا. إن المنطقة تعاني حاليًا من نتائج الأزمة الاقتصادية، نظرًا لكونها تفتقر إلى الاقتصادات المستندة إلى الإنتاج التي تعتبر ضرورية بالنسبة للعمالة والاقتصادات المستدامة. وقد تفاقم ذلك بسبب الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة، والظلم.

إن الحوار هو أنجح السبل لإنهاء الصراعات وليس استخدام القوة. ومع ذلك، يجب على كل بلد أن يحدد مساره الخاص به. والحوار الذي يشمل الجميع والذي يركز على ضمان السلام في المنطقة هو أمر حاسم. وأكد ليو باولي بهذا الصدد على أهمية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، حتى يمكن إجراء نقاش بناء يقوم على أسس التضامن الاجتماعي والسلام.

لفت كريستوف ستراشوتا، مدير إدارة شؤون القوقاز وآسيا الوسطى في مركز الدراسات الشرقية في بولندا، الانتباه إلى تجربة بولندا، عند مناقشته لما تمر به منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا من حركات وانتفاضات مستمرة هدفها التغيير السياسي، ونوه بأنه كما هو الحال مع التغييرات الانتقالية الأخرى، هناك دروس يمكن استخلاصها من تجربة بولندا في نهاية الثمانينات. ففي حالة بولندا، تمكنت الكنيسة الكاثوليكية، بما تمتلكه من المصداقية الأخلاقية مع السكان، من تقديم المساعدة والتوجيه أثناء التغيير الانتقالي نحو الديمقراطية.

وبهذه الطريقة، يمكن للدين أن يحقق الاستقرار في الفترات الانتقالية، لأن الانتماء إليه وأهميته في عقول الناس يمكن أن يصبح مصدرًا للاستقرار والتضامن. علاوة على ذلك، يمكن للدين أن يوفر الشعور بالهوية والوحدة. وهنا نثير سؤالاً حول الكيفية التي يمكن للإسلام من خلالها أن يفيد ويساعد على توحيد الشعوب في جميع أنحاء المنطقة، آخذين بعين الاعتبار تنوع المعتقدات الدينية والإرث الغني والمتنوع لهذه المنطقة.

وأشار كريستوف إلى أنه بالإضافة لتحقيق التضامن الاجتماعي أثناء الفترة الانتقالية، فإن تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية التي تمثل الشعب، في حد ذاته، سوف يخلق إحساساً بالوحدة والاستعداد لتقديم تنازلات. وهذا هو ما مكن بولندا من إجراء إصلاحات اقتصادية صعبة، ولكن ضرورية، في أوائل التسعينات. وفي حين حدث التغيير الانتقالي بنجاح في أوروبا الشرقية بعد إنهاء الاتحاد السوفيتي، إلا أنه فشل في تحقيق نفس النتائج في آسيا الوسطى والقوقاز. فهناك، أسهمت كل أمة في إفساد فترة انتقالية لأمة أخرى أو تدخلت في شؤونها مما أدى إلى سلسلة من الدول الفاشلة، وشعور بالعداء داخل تلك الدول وفي جميع أنحاء المنطقة. إذاً هناك خطر أن يحدث نفس الشيء في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. ومع ذلك أشار إلى أنه يصعب تحديد الآثار المترتبة على التجربة البولندية في سياق التحول في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وأحد أسباب ذلك هو أن بولندا حققت التغيير الانتقالي وسط إجراءات أمنية واستقرار في المنطقة، ويمكننا القول بأن هذا الوضع ليس موجوداً في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وختم بقوله إنه يتفق مع ليو باولي في أن الأمن الإقليمي هو عامل أساسي في نجاح عملية التغيير الانتقالي.

المسؤوليات الاقتصادية

نظرت حلقة النقاش المتعلقة بالمسؤوليات الاقتصادية إلى التأثيرات والفرص المتاحة لإجراء تغييرات في النظم الاقتصادية في المنطقة. ففي منطقة تتميز بالتزايد السكاني، وارتفاع مستويات البطالة، والمرض الهولندي والتفاوت الاقتصادي الكبير، فإن دور الاقتصاد في هذه المنطقة خلال السنوات القادمة بالغ الأهمية لإنجاح المرحلة الانتقالية. وناقش المتحدثون بدائل للنظام، وكيف يمكن تنويع السوق، وكيفية تحسين الاستدامة الاقتصادية والوصول للأسواق. وشارك في حلقة النقاش الدكتور ألكسندر شيفر والسيدة لينا العلمي، والدكتور نديم شحادة، والسيدة سيمونا مارينسكو. وأدار المناقشات الدكتور عمر الرفاعي.

أكد ألكسندر شيفر، مؤسس «ترانسفورم» في سويسرا، على وجود حاجة لاقتصاد محلي متكامل في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. يتطلب ذلك تحولاً أساسياً لكل من الاقتصاد والنظام التعليمي على حد سواء. وتتبع منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا حالياً سياسة لا يمكن استدامتها مع ما يتوفر من الموارد الطبيعية، وتقود بدورها إلى تفشي النزعة الاستهلاكية. لذا، يجب أن تتجه المنطقة نحو اقتصاد متكامل يحقق الاكتفاء الذاتي، ويكون متجذراً في المنطقة، قائماً على الإنتاج، ونابغاً من الثقافة والإنسانية. ويجب على المنطقة أن تتواءم مع النظم العقائدية الأخرى، كما ألمحت راما ماني، وإلا فإنها لن تتمكن من الإسهام في إغناء نفسها. وأشار شيفر إلى أن «بذور الاقتصادات المحلية أصبحت هي اللبنات الأساسية للاقتصاد العالمي». ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تحتاج منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا لرواد ورجال أعمال مثل أبو العيش الذي طور الغطاء النباتي الزراعي في مصر، وهو عاكف الآن على إنشاء جامعة جديدة تؤسس على نظام مصر الثقافي بما يوفر الارتباط بين الكلي والجزئي. وفيما يتعلق بنظام التعليم، من المهم أن يكون طلاب الاقتصاد والأعمال على علم بمجموعة واسعة من النماذج الاقتصادية البديلة في المنطقة والعالم، بحيث يمكنهم البدء في صياغة مستقبل جديد للمنطقة. ويتوجب على منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تحمص السياقات الثقافية والاجتماعية، التي تحتاج لأن تتغير هي أيضاً. ولا بد أن يكون التعليم والبحوث قادرين على دفع المجتمعات للبناء على القدرات المحلية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تصبح الجامعات مراكز للتجديد بوجود جيل كامل من الشباب الممتلئ بالطموح والابتكار. «هذه المنطقة بحاجة إلى إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي الذي يمكن أن يحفز الحلول النابعة من الداخل، ويطور نموذجاً اجتماعياً واقتصادياً خاصاً بهذه المنطقة. سوف يعطي الربيع العربي لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا فرصة أخذ زمام الريادة في الاقتصاد العالمي».

وذكرت لينا العلمي، شريك مؤسس الـ 3 بي إل في البحرين، أن منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بحاجة إلى موائمة المبادرات الاجتماعية والبيئية، كأمر لا يتجزأ من أجل التنمية الاقتصادية للمنطقة. وفي حين أن القطاع الخاص لديه إمكانات كبيرة، فإنه لا يستطيع بمفرده أن يؤثر على تدابير الإصلاح الضرورية. فهو يحتاج لتعاون الحكومة والمجتمع المدني معه، ويتوجب عليه بالتالي أن يجسد مفهوم الفضاء الثالث.

وفي الحركات الشعبية، نجد أنه غالباً ما تتبدد الغاية النهائية أثناء العملية. نحن لا نسعى لتوليد الثروة، ولكننا نسعى للرفاه الإنساني الذي تولده الثروة. لقد ضاع مفهوم الكرامة في هذه المنطقة، ولا ينبغي لنا أن نقدم الصدقات لغرض تقديم الصدقات فقط، بل من أجل التمكين ورفع قدر الذات. وقدمت السيدة العلمي مثال الدكتور محمد يونس الذي استخدم نموذج القروض المتناهية الصغر مع الفقراء لمساعدتهم على انتشال أنفسهم من براثن الفقر بطرق مستدامة. وكان أحد الأمثلة على ذلك مشروع الـ 3 بي إل لإعادة تدوير تكنولوجيا المعلومات، الذي ينطوي على الاستفادة من النفايات الإلكترونية وتجديدها، وبالتالي حماية البيئة. وأكدت لينا العلمي أن المنطقة يجب أن تبذل المزيد من الجهود لدعم وتطوير حلول مستدامة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضراراً.

أما نديم شحادة، زميل مشارك في تشاتام هاوس في المملكة المتحدة، فقد دعا إلى ضرورة التفكير ضمن ما يوجد من معطيات والعمل مع المؤسسات القائمة. كان يُنظر للنفط والمساعدات لفترة طويلة جداً كبديل للتغيير السياسي في المنطقة، وقد ثبت هذا خطأً بشكل لا لبس فيه في الأشهر الأخيرة. ومن الخطأ الاعتقاد أن الطفرة النفطية التي تكملها المساعدات سوف تتمكن من إصلاح المنطقة وخلق أمن مالي ومادي مستدام. ومع ذلك، لا بد من إعادة تقييم المفاهيم الحساسة والقوى المحركة في المنطقة

في ضوء الأحداث الأخيرة، وذلك بالنظر إلى المخاطر والبدء في تقييم الظروف السائدة اليوم في غرب آسيا وشمال إفريقيا. يجب أن تبدأ المنطقة بالتفكير في التغيير الانتقالي كمجتمع جديد، حيث لا يمكن استخدام المساعدات كمخدر موضعي. وواصل نديم شحادة عرض وجهة نظره بالحديث عن نوعين من النظم في هذه الحقبة المعاصرة: النظم التي تتسم بالمرونة والقابلية للتكيف، والنظم التي لا تستطيع ذلك. والنوع الثاني ينهار تحت الضغط وينكسر مثل الزجاج. وهذه الأنظمة في حالة إنكار ولا يمكنها الإصلاح، وسوف تنهار لأنها تعتقد أن النفط والمساعدات وحدها ستحل مشاكلها وتحافظ على الاستقرار الذي أصبح غالباً على الجميع. إلا أن الاستقرار أصبح وسيلة لإطالة أمد المشكلة، بدلاً من حلها. لذلك، لا بد للمنطقة من التعامل مع الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وبالتالي معالجة مشاكل البطالة والتفاوت الاقتصادي والفرص غير المتكافئة بدلاً من إخفائها. وعند التعامل مع الأصول الموجودة في المنطقة، الغنية بمواردها الطبيعية، فإن المنطقة قد تستطيع النظر في تمويل المشاريع التنموية التي يمكنها تسخير المزيد من الفرص وتوفير الاستقرار المالي لغرب آسيا وشمال إفريقيا.

أكدت سناء بردويل، مدير الاتصالات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة شل في الإمارات العربية المتحدة، على دور شركات القطاعين الخاص والعام في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وأشارت إلى أنه في منطقة تتميز ديموغرافياً بأعداد كبيرة من الشباب، هناك تساؤلات تطرح نفسها حول الكيفية التي سيتم بها تلبية احتياجات الطاقة والغذاء. ويقدر أن خلال القرن المقبل، سيزداد الطلب على الطاقة بنسبة تصل إلى ٤٠٪. ومن الواضح أن هناك حاجة لإيجاد سبل لتوفير الطاقة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وفي مواجهة تزايد عدد السكان في المنطقة تزايد الحاجة لاقتصاد أكثر حيوية يمكنه أن يوفر فرص عمل أكثر من أي وقت مضى. تعتبر الشركات بين القطاعين العام والخاص في غاية الأهمية لريادة المشاريع، ويمكن أن تساعد في تحول الشباب من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالتالي توفير اقتصاد السوق المتنوع وفرص العمل المطلوبة في المنطقة. لقد فقدت المنطقة بأسرها ميزتها النسبية المتصلة بالقوى العاملة نتيجة لسياسة الأجور الخاطئة. فإذا كان القطاع العام أجوره أفضل، فلن تتجه القوى العاملة للقطاع الخاص. وسوف يتطلب تحقيق ذلك توفر المال لبدء المشاريع والحصول على التمويل، الأمر الذي يجب أن تعمل منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا على توفيره.

تحدثت سيمونا مارينسكو، كبيرة الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، عن أهمية المشاركة والشراكة في الفضاء الثالث في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وأشارت إلى أن التحول الذي تشهده المنطقة يتطلب تحليلاً يجمع بين السياسيين والأكاديميين والممارسين. وأضافت أنه إذا كان التحديث يستند على الأسس الصحيحة فسوف تكون تكاليفه الاجتماعية أقل، وفي هذا السياق لا بد من أخذ التكلفة الاجتماعية في الاعتبار إذا أردنا المضي قدماً في المنطقة. فإن أثر وضع اتفاق اجتماعي، وبدء حوار اجتماعي مؤسسي يجمع بين الفضاء الثالث كأداة لخلق حالة من الاستقرار، غائب في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. ولا بد من أن يشمل الجميع في صياغة السياسات في المستقبل، وهو أمر تمكنت شرق أوروبا من تحقيقه في السنوات الأخيرة. فمن المهم خلق بيئة مواتية اجتماعياً لتحقيق الإصلاح. وأشارت إلى ملاحظة ألكسندر شيفر، وأضافت أن هناك حاجة إلى التحول في اقتصادات المنطقة بحيث تخدم على نحو أفضل الاحتياجات الإنسانية للشعوب. في هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تحسين الشراكة مع القطاع الخاص لتلبية أجندة المواطن.

وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية بحاجة إلى العمل معاً على وضع استراتيجيات لجعل مجتمعات منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا مجتمعات دولية. ولتحقيق ذلك، لا بد من وجود برنامج لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا يقوم على التكامل الاجتماعي-الاقتصادي والتضامن الاجتماعي. وأحد الأمثلة على ذلك هو صندوق التضامن الأوروبي، الذي يضمن شمول الجميع. هذا المثال قد يهيم منتدى منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وعادت سيمونا مارينسكو لتؤكد أن تعزيز الصندوق يتطلب من منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وضع ميثاق اجتماعي للمنطقة يعكس المبادئ الأساسية لدولها.

وأضاف بختيار أمين، مؤسس التحالف الدولي من أجل العدالة والوزير السابق لحقوق الإنسان في العراق، إلى ما ذكرته السيدة مارينيسكو بشأن استبعاد وإهمال الشباب في المنطقة، أن هذا الاستبعاد يؤدي إلى الإجرام، ويحول الشباب إلى أهداف يسهل تجنيدها من قبل المتطرفين. وعلاوة على ذلك، شدد على أن العديد من الموضوعات التي ناقشها المنتدى هي موضوعات لا تتم مناقشتها داخل المؤسسات في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. ما لم يكن لدينا مؤسسات إقليمية فاعلة تقوم على أساس المواطنة، سيكون التقدم الذي نحرزه في أي من المواثيق تقدماً محدوداً للغاية.

نحو تحقيق التضامن الاجتماعي

كان الغرض من حلقة الحوار هذه هو تقييم أثر ودور التضامن الاجتماعي في المجتمع الذي يمر بالتغيير الانتقالي. فالتضامن الاجتماعي أثناء المرحلة الانتقالية هو حجر الزاوية لنجاحها، وهو ضروري في مجال التعاون الإقليمي والتنمية. وقد قيمت حلقة الحوار كيفية تأثير الثقافة والمجتمع والدين والهوية على طموحات المنطقة وعلى سيناريوهات التغيير الانتقالي فيها. وقد شارك في حلقة الحوار الدكتورة مها يحيى، والسيد عمر كريستيدس، والدكتور أزيوماردي أوزا، والدكتور مختار هاشمي، والسيد نعيم خميس. وأدار حلقة الحوار سعادة السفير طلعت حلمان.

ولاحظ طلعت حلمان، وزير الثقافة التركي الأسبق، أنه بالرغم من إحياء العالم الإسلامي كل عام لذكرى نزول القرآن الكريم الذي يدعو إلى الزكاة، أحد الأركان الخمسة للإسلام، إلا أن العديد من الحكومات يستمر في تجاهل هذا الركن، أو اعتباره غير ضروري. وهذا يعد تجاوز خطير، فالحاجة عظيمة لتوزيع الزكاة الكريمة، «إذا كان الله عزوجل قد أعطانا هذه الموارد الوفيرة، فهذه إشارة واضحة لضرورة تقاسمها لا لمتنع نخبة صغيرة بها».

فالزكاة تؤسس الفكرة النبيلة للتقاسم والمشاركة، التي لا يتم تطبيقها دائماً. «فالخبز الذي تخزنه هو من حق الجياع، والقماش الذي تخزنه في خزانك هو من حق من لا يجد لباساً يغطيه، والذهب المخبأ في أرضك هو من حق الفقراء». ويذكر القرآن الكريم الحاجة لإعطاء الفقراء خمس مرات، وقد استشهد طلعت حلمان بالرسول عليه الصلاة والسلام وقال: «أولئك الذين يؤمنون بوحداية الخير يجب أن يعرفوا جيداً أن الله عزوجل قد فرض عليهم دفع الزكاة من أصول أموالهم». ولسوء الحظ، فإن الكثيرين في هذه المنطقة لا يطبقون كلام النبي محمد عليه الصلاة والسلام، مما يجعلنا نفشل في مسعانا لتحقيق واجباتنا الأخلاقية والدينية. وصرح طلعت حلمان أن الزكاة هي فرض على كل مؤمن، يجب تطبيقها لمساعدة المحتاجين في المنطقة.

وبالنسبة لهذه المنطقة فإنني أقترح أن تكون الزكاة ضريبة رسمية وإلزامية، بحيث يتم استيفاؤها من جميع المسلمين. وإن تحقق ذلك، فإن الزكاة يمكنها أن تسهم في تحقيق التضامن الاجتماعي في العالم النامي. وتتص الشريعة الإسلامية على ضرورة إعطاء الزكاة بنسبة ٥، ٢٪ من جميع الأصول للمحتاجين، وينبغي اعتبار هذه النسبة ضريبة دينية وأن يتم تنفيذها على هذا النحو. وأعرب طلعت حلمان عن رغبته في إعادة تفسيرنا لهذه العقيدة الدينية بأنها «وسيلة ينبغي لها أن تستخدم لشن حرب ضد الفقر. فلن يكون هناك تضامن اجتماعي حتى تتحقق العدالة الاجتماعية التي تعتمد على التوزيع العادل للدخل القومي».

أما مها يحيى، المستشار الإقليمي للسياسات الاجتماعية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) في لبنان، فقد نقلت قول ليون تروتسكي «إن جميع الثورات تبدو مستحيلة قبل أن تصبح أمراً لا مفر منه». وتساءلت: كيف أصبحت هذه الأزمة أمراً حتمياً؟ وذلك بالرغم من وجود الكثير من العلامات، مثل انعدام المساءلة وارتفاع معدلات البطالة، كما أن المشاكل الأكبر حجماً كانت واضحة. وقد أثبت التاريخ أنه حتى إذا تمكنت الدول من التثبيت بالسلطة بالقوة الغاشمة في المدى القصير، فإنها لا تستطيع فعل ذلك على المدى الطويل. تطالب الشعوب بالمساءلة وبأن تتم معاملتهم كمواطنين لا كأتباع. وقد احتلت مسألة المواطنة والهوية الصدارة وأظهرت الشعوب رغبته في التماهي مع دولها القومية كمواطنين. وقد شكلت الطبقات المتوسطة والمنظمات الكتلة الحرجة في هذه المعادلة، وقدمت الشرعية للحركات الشبابية التي تعتمد على مبدأ حرب العصابات.

ومن غير الواضح حالياً ماهية المشاريع السياسية التي ستنشأ، وما الذي سينتج عنها. فقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي نتائج متباينة، تتراوح من نشوء الديمقراطيات إلى جرائم الإبادة الجماعية، وبالتالي، يمكننا القول أن نتائج الربيع العربي ستكون متباينة أيضاً.

ومن الواضح، مع ذلك، أنه يجري راهناً صوغ عقد مدني جديد يحدد علاقة المواطنين بدولهم، ما يمكننا من استنتاج النقاط التالية: أولاً، عودة السياسة مرة أخرى إلى الثقافة العامة للشعب؛ لقد كان هناك تركيز على التنمية لفترة طويلة جداً، أما الآن فقد بدأ الناس يدركون المشاكل التي تتسبب فيها سياسات التنمية. ثانياً، لا يزال الصراع الأيديولوجي يشكل تهديداً للاستقرار ويتوجب معالجة ذلك بإحساس التشارك في القيم الأيديولوجية والتفاهم. ثالثاً، يجب على المنطقة أن تستثمر في القطاعات الاجتماعية والبيئية التي تعتبر حيوية بالنسبة لاستقرار المنطقة طويل الأمد. وأضافت مها يحيى أنه يتوجب أن يتم كل ماسبق على أساس من المساءلة العامة والشفافية. وبالتالي لا يقتصر هذا العقد المدني على أنواع الحكومات فقط، ولكنه يعنى بوضع السكان والموارد في المنطقة بوصفهم محور أساسي للتنمية الاقتصادية، كما أنه يوفر فرصة لبناء واقع جديد، لا سيما للفئات المهمشة سابقاً، مما يقود لتعزيز التضامن الاجتماعي.

علاوة على ذلك، عانت المنطقة لفترة طويلة من هيمنة الاقتصادات غير الفاعلة التي عجزت عن توفير الاستثمارات الكافية أو استهداف برامج الرفاه الاجتماعي. وهكذا، تم تقويض الشعور بالمواطنة والمساواة، وشعور المواطن بالأمن المالي. وبالتالي يمكننا دعم الدول في تحديد سياسات الدعم المناسبة لأهداف العقد المدني. على سبيل المثال، يوفر الاستثمار في البنية التحتية والتعليم مشاريع هامة وطويلة الأمد، يمكنها أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في المنطقة. إلى ذلك، ينبغي أن تصبح الحماية الاجتماعية حقاً للمواطن وليس مجرد صدقة، وذلك إذا ما أردنا المساعدة في تعزيز التضامن الاجتماعي وملء الثغرات بين الطبقات والأجيال.

يجب علينا أن ندعم عملية إعادة تأهيل الفضاء العام باعتباره ساحة للحوار والمناقشة. فلوقت طويل كان من المستحيل أن يكون ميدان التحرير في القاهرة مكاناً لطرح وجهات النظر الشعبية، ولكن قدرة الشعب على طرح مطالبه في الفضاءات العامة أثبتت أن حرية التعبير تحظى بأهمية قصوى، كما شهدنا في الاضطرابات الأخيرة. وفي هذا السياق، نلاحظ تزايد أهمية دور شبكات التواصل الاجتماعي في تفكيك عرى احتكار الدولة لتدفق المعلومات، وتبعاً لذلك يجري راهناً حوار صحي حول موضوع الهوية والمواطنة، وهو حوار ينبغي تشجيعه، ودعمه، ومأسسته.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى أن نكون مرنين بشأن ما نفعله وأين نفعله، فلا يوجد شيء واحد يناسب الجميع، ولا بد من أخذ الإرث السياسي لكل دولة بعين الاعتبار. وقبل أن يستقر الوضع، من الواضح أن البعض سيحتاج لجهود مركزة في تطوير المجتمع المدني، في حين يحتاج البعض الآخر إلى المساعدة في إعادة البناء والمصالحة.

وصرح عمر كريستيدس، مؤسس عرب نت في لبنان، بأن وسائل الإعلام الاجتماعية في المنطقة في طور التغيير. وقد استخدم تويتر لنشر المعلومات للناس الذين لا يمكنهم الوصول إليها خلاف ذلك، كما أنه وفر مصدراً للأخبار عندما منعت المصادر الأخرى، بل إنه إضافة لذلك سمح لكل فرد بأن يكون مراسلاً صحفياً يغطي التطورات من موقع الحدث. وهكذا أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية قوة لا يستهان بها في تشكيل الهوية، في الوقت الذي توفر فيه صناعة مزدهرة لخلق فرص العمل.

على حد تعبير كارل دويتش «بقدر ما تسهل الثقافة المشتركة التواصل المجتمعي، فهي أيضاً تشكل مجتمعاً واحداً». ونجد أن المقابلة العاطفية لمسؤول جوجل، واثل غنيم، التي تم بثها عبر شبكة يوتيوب ومن خلال فيس بوك وتويتر، قد سمحت له بطرح وجهة نظره التي تقاسمها مع الآخرين، ومكنتنا من التماهي معها. وهناك صور أخرى أصبح لها مدلول رمزي في الذاكرة العامة مثل # ٢٥ يناير وشعار قناة الجزيرة، بشكل ربط الناس معاً عبر الحدود. وهكذا ازدهرت وسائل الإعلام الرقمية بعد الثورة المصرية. ومع وجود نسبة ٢٣٪ من الشباب العاطلين عن العمل، وحوالي ٦٩٪ غير راضين عن الجهود المبذولة لخلق وظائف جديدة، فمن الواضح أن هناك مستوى عالٍ من عدم الرضى عن الحكومة والقيادة الوطنية. ولاشك في أن عدم الحصول على فرص في القطاع الخاص يعني أيضاً أن الجميع تقريباً يريد وظائف في القطاع العام، ولكن هذه الوظائف ليست مستدامة لأنها تستنفذ الاقتصاد الريعي.

ويكمن الحل، وفقاً لعمر كريستيدس، في ريادة الأعمال الفردية على شبكة الإنترنت، وهو أمر لدى الشباب فيه ميزة تنافسية، فهناك السوق الدولية وحواجز قليلة أمام دخوله (من حيث الاستثمار). وقد بنت إسرائيل صناعة شبكة عنكبوتية وهواتف نقالة

ناجحة جداً وأسست مكتباً يعرف بإسم «العالم الرئيس» بالإضافة إلى تأسيسها مشروعات تجارية ناجحين. ويعد «يوزما»، وهو مخطط رأسمال مشترك و«إنكوبيشن» مثالين يتم وفقاً لهما تمويل العلماء لتطوير تكنولوجيا جديدة وطرحها تجارياً ما يفضي إلى نمو هائل في عوائد تكنولوجيا المعلومات. ولذلك ترى عمر كريستيدس يطرح في أن الإنترنت والإعلام الاجتماعي يشكلان فرصة للنقاش ومنبراً لتكوين الهوية ويوفران في ذات الوقت فرصة أمام الصناعات الإبداعية والبرمجية في المنطقة.

أما أزيوماردي أزا، أستاذ التاريخ ومدير كلية الدراسات العليا في جامعة سيارييف هداية الله الإسلامية في أندونيسيا، فقد ذكر أن المنطقة قد وصلت إلى نقطة اللاعودة، حيث يمكن أن يفشل النهج السياسي في توفير فترة انتقالية ناجحة إذا لم يكن مصحوباً بالتحول الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا السبب، فهو يرى أن منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تحتاج لفهم التضامن الاجتماعي والثقافي.

وأشار أزيوماردي أزا أن هناك تفاوت سياسي وثقافي واقتصادي بين الشعوب في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، وهي النقطة التي كررت مراراً من قبل المشاركين. وقد أكد على وجوب القضاء على مثل هذه الاضطرابات الهيكلية من أجل تعزيز التضامن الاجتماعي، لذا لا بد من تضافر الجهود لإحداث مزيد من التوازن في السلطة السياسية والموارد. ولكن طالما انعدام العدالة متفشى، سيكون من الصعب الحديث عن التضامن الاجتماعي، وستظل هذه الشعوب الساخطة عرضة للاضطرابات. إن استمرار النماذج الاقتصادية الليبرالية هو ما يمكن القلة المحظوظة من الاستمرار في الاستئثار في السلطة وهو ما يبرز الحاجة إلى الحراك الشعبي.

هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية ودينية في المنطقة، تعزز حلول سلمية للنزاعات وتعزز الإسلام الوسطي لتخفيف حدة التوتر. وينبغي إيجاد أرضية مشتركة بين الديانات بدلاً من الخلافات، وذلك للمساعدة على بناء الثقة المتبادلة بين المؤسسات والشعوب. ويمكن استخدام التضامن الاجتماعي والثقافي من أجل تمكين المجتمع المدني، الذي يلعب دور حاسم كوسيط بين فئات الشعب على مستوى القاعدة الشعبية. فلا يمكننا الحديث عن ديمقراطية بدون مجتمع مدني حيوي يعزز الثقافة المحلية.

ويمكن للمؤسسات الدينية أن تساعد في نشر المعرفة وتعزيز التضامن بين جميع الشعوب لتحقيق الوثام والسلام الدائمين. ويمكن استخدام الأعمال الخيرية الدينية للتمكين الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن الاكتفاء الذاتي للمؤسسات الدينية. وقد ذكر صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ذلك مسبقاً. كما أن التعليم أيضاً له دور فاعل في بناء التضامن الاجتماعي، فهو وسيلة لنقل الثقافة فضلاً عن المهارات والمعرفة الضرورية للصالح العام في أي دولة قومية، وذلك إذا ما أرات إنتاج مواطنين مسؤولين وناشطين. أخيراً، وكما قال عمر كريستيدس، ينبغي أن يطبق التقدم العلمي والتكنولوجي لتحقيق الحراك الاجتماعي، وليس فقط لأغراضه الخاصة.

مختار هاشمي، المستشار العلمي في مكتب البحوث التطبيقية في وزارة الطاقة في إيران واستشاري في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ناقش كيف يمكن لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا أن تستخدم الحاكمية الإسلامية للتعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية في المنطقة، كالتفكك والاضطراب الاجتماعي، بما يتماشى مع أهدافها من التفكير الجديد القائم على القيم المشتركة.

وقد استوردت منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا الكثير من الأيديولوجيات دون تحقيق نجاح ملحوظ، لذا فقد آن الأوان للبحث داخل المنطقة على أفكار لإنتاج منظومة لحكومة على مستوى المنطقة بأكملها. ومع وضع هذا في الاعتبار، يجب على منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا العمل على وضع سياسات غير طائفية حيث يمكن لبعض المبادرات، مثل رسالة عمان ومؤتمرات حوار الأديان، أن توفر أساساً للتعاون والحوار. وقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات الإيجابية حتى الآن لإظهار الوجه الحديث للإسلام وهي تشمل تطوير الخطاب الذي يضع الإسلام في سياق الحداثة. ولابد لمعايير صنع السياسة، التي تتضمن تحقيق مصلحة المجتمع وتعزيز المساواة والعدالة، أن تنطوي على مفهوم «الأمة». والأمة تعني التكامل بين الأنظمة الحكومية وواجبات المواطنين، ويمكنها أن تمثل عنصراً هاماً في الصياغة الثقافية للجهاز الحكومي في سياق الحداثة.

وتوفر «معايير العمل الجماعي» مبادئ للحاجات التي يتعين الوفاء بها والمعايير اللازمة لتحقيق الكرامة الإنسانية وتلبية الاحتياجات غير المادية للناس. وهذه المعايير متوافقة تماماً مع مفاهيم الاستدامة في جميع القطاعات وتحتاج لتعزيز تعاون وطني قوي، وذلك باستخدام مبادئ مثل الاستخلاف والإجماع. وينبغي أن تهدف منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا إلى دمج جميع عناصر المجتمع المدني وضمان الحاكمية الرشيدة من خلال سيادة القانون وتحقيق العدالة والإنصاف. ويتطلب توحيد هذه العناصر الأربعة تحقيق ما يلي: بناء القدرات، والحوار، والترابط بين المؤسسات، وانخراط ومشاركة جميع قطاعات المجتمع.

وفيما يتعلق برؤية منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، قال مختار هاشمي أنه لا يكفي وجود وثائق بهذا الخصوص لأن المنطقة تحتاج لوجود إطار قانوني، مثل الميثاق الذي وضعه الرسول عليه الصلاة والسلام، والذي يحتوي على العديد من العناصر الهامة وفقاً للشريعة الإسلامية كما ذكر أعلاه. بهذه الطريقة وفي إطار هذه الأمثلة، قد تسعى منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا لتبني الممارسات الثقافية والتاريخية في سياق الحداثة، وتنفيذها خلال عملية التغيير الانتقالي. وهكذا، سوف يتمكن الناس من التماهي مع أصولهم التاريخية في المنطقة، والبناء على مفهوم القيم الدينية والثقافية في المنطقة.

محمد القماطي، بروفييسور علوم الحاسوب في جامعة يورك في المملكة المتحدة، ناقش كيف يمكن تسخير العلم والتكنولوجيا في المساعدة على تحقيق التضامن الاجتماعي. واستشهد باستطلاع أجراه معهد غالوب في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، حيث تم طرح السؤال التالي: «ماذا تريدون من الغرب؟» والغريب أن إجابة غالبية الشباب كانت: «الاحترام». إن انعدام الاحترام ينعكس في الكتب الغربية التي تتجاهل تماماً المنجزات الثقافية العربية، وهو الأمر الذي يقود للجهل بالمساهمات الإسلامية والعربية في الحضارة الإنسانية.

وهذا هو سبب تأسيس محمد القماطي للموقع الإلكتروني muslimheritage.com، وذلك للتأكيد على مساهمات العلماء المسلمين الرجال منهم والنساء في العلم والحضارة. ومن المعروف أن جميع الحضارات قد بنيت على أساس بعضها البعض، وأنها تتطور بحسب ما تحققه كل منها من التقدم في العلوم والتكنولوجيا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تفوق المسلمون أثناء العصور المظلمة؟ ونجد الإجابة في القرآن الكريم الذي يؤكد باستمرار على فعل الخير وإفادة البشر كافة. لذا، هناك فرصة واضحة لمعالجة «فجوة المائة عام» هذه في معرفة الكثير من الغربيين، وإظهار قيمة وقدر مساهمات العلماء المسلمين في المعرفة والحضارة الإنسانية.

وقد تحدث نعيم خميس، أحد خبراء الاستثمار في الملكية الخاصة في تونس، عن العمل الذي يقوم به لإنشاء صندوق للتضامن الاجتماعي. والغرض من هذا الصندوق هو أن يعمل كميسر للتضامن الاجتماعي عبر دعم المشاريع والمبادرات التي تخدم الهدف الأسمى لتعزيز التضامن الاجتماعي والتكافل داخل وعبر غرب آسيا وشمال إفريقيا. وسوف تدعى الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة للمساهمة في تمويل وإعطاء المجتمعات المحلية سهماً في الحقوق الاقتصادية من أجل إيجاد مصدر دائم لتوليد الدخل. وفي نهاية المطاف، فإن الهدف هو معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتجذرة من خلال محاولة التغيير الهيكلي الذي يوفر فرصاً لمزيد من الاندماج. ويهدف الصندوق إلى تمكين المجتمعات المحلية من الحفاظ على هويتها الجماعية، وأن تصبح شريكة شاملة في المشاريع الخاصة وتتحول إلى صاحبة مصلحة تتمتع بالمساواة في كل الحقوق والمسؤوليات.

ملاحظات ختامية

تتبع الانتفاضات التي حدثت مؤخراً في هذه المنطقة، وهذا المنتدى من إحساس مشترك بأن منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بحاجة ماسة لتحديد مستقبلها. قد نستخدم مصطلحات مختلفة، مثل التغيير الانتقالي أو التحول أو الثورة، ولكن تظل القناعة الأساسية هي نفسها. ولربما ركز المنتدى هذا العام على العوامل المسببة للإنقسام في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا على كافة المستويات أكثر منه عن التغيير الانتقالي. فضلاً عن ذلك جمع المنتدى الكثيرين، وهي مسألة طالما آمنت بأهميتها لأن التغييرات الكبيرة تبدأ صغيرة مع الأفراد.

إن منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا عريقة ولكنها غضة في بعض الأحيان. ومع ذلك فقد بين شبابنا بذكاء ومهارة ما يتميزون به من الانضباط والتنظيم والحراك. نحن بحاجة للعقول الناضجة من جهة، ولقلوب الشباب من جهة أخرى. وقد تميز هذا المنتدى بمحاولته الصادقة للإصغاء وليس مجرد «الاستماع»، كما ألمحت سابقاً السيدة نادين طوقان. وكما لاحظ البروفيسور سبجان، كان هناك قلق دائم من أن ينظر إلينا على أننا «مثاليين ورومانسيين دون إمكانية التغيير». والواقع أننا ربما لم نكن حالمين بما فيه الكفاية، وهنا أذكر عبارة سالي مور «يوتوبيا التحرير». ونحن لسنا يوتوبيين، ولكن الكثير منا يؤمن بقوة المثل العليا، بدلاً من التشاؤم المريح الذي يحمل توقعات متدنية بشأن المستقبل. وفي «مدينة العربي المثالية»، كما أشارت راما ماني، يعمل جميع المواطنين من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة. ولكننا نحتاج أولاً لرؤية.

أحد الأمور التي أبداها منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا هذا العام هو التفاؤل المستند إلى الواقع، والذي هو بالتأكيد أفضل من الحكمة الزائفة والإرث الفارغ لسياسية الأخذ بواقع الحال. ولربما استطعنا أن نتبنى مثل ذلك السلوك في حياتنا الشخصية والمهنية أيضاً.

وقد أثرت العديد من التساؤلات. أين سنكون، كما تساءلت نادية السقاف «بعد أن تسكن عاصفة التغيير الانتقالي وتركد هباتها؟» كيف يمكن للمرء فرز ما هو مترامك على مدى عقود طويلة من الزمن والحفاظ على ما هو جيد؟ هل يمكننا البدء في تحديد إشارات السلام وإشارات التحول؟ وهل يمكن للحلول الخلاقة أن تتجح فيما فشلت الصراعات في تحقيقه دائماً؟ فضلاً عن التخطيط ووضع الاستراتيجيات، هل يمكننا أن نتصور كيفية خلق «ثورة الهوية»، وفقاً لخليل العناني؟ وكيف يمكننا تحديد مستقبل يتعاطف مع ماضيها؟

لقد كانت منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، ولعهود طويلة، موطناً للأيدولوجيات المستوردة والهجينة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكننا أن نعرف أنفسنا بشكل أفضل؟ وأنه هنا بالكلمات التي استخدمتها الدكتورة راما ماني، والتي لاحظت أن «أسس الحكم الرشيد يمكنها أن تتبع، بل ويجب أن تتبع من تربة هذه الثقافة. ومفاهيم الارتباط والوثام والموائمة والتكامل والتحول هي مفاهيم سائدة في التقاليد الثقافية لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، وذلك قبل ظهور المفهوم الدولي لحقوق الإنسان».

نحن في حاجة لبدء الاستثمار في أنفسنا بكل معنى الكلمة. لماذا لا يكون لدينا صندوق ثروة إقليمي بدلاً من صناديق الثروات السيادية المودعة في دول الخارج؟ لماذا لا نستطيع انتشار أنفسنا والوقوف على أقدامنا ونحن نعيش في منطقة غنية بالمال والموارد على حد سواء؟ لماذا لا يمكننا أن نتشارك في هذه الموارد؟ كيف يمكننا تعزيز السلام الدولي وبناء الأمة لمجتمع يمر بالتغيير الانتقالي؟ وأود أن أذكر أننا يجب أن نعمل على تحقيق التقدم وليس الرعوية، مع التركيز على الضعفاء ليس الأقوياء فحسب، الشرعية وليس الاستبعاد؛ الإنصاف وليس عدم مساواة؛ الأحلام وليس التبعية، الفوق القطرية وليس السيادية؛ إعادة التصميم وليس الانتقام، الإنخراط وليس الهرب؛ الكرامة وليس الانحطاط؛ التضامن وليس الإكراه، وأخيراً لتحقيق التغيير الانتقالي، التحول والتفوق.

لقد بدأ المنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا كمحاولة لتحفيز هذه المنطقة على التحدث إلى بعضها البعض. وجاء العون من أماكن غير متوقعة. وتمكننا من خلق صداقات في جميع أنحاء العالم، وهكذا خلقنا مجتمع كامل. ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر لكل شخص أسهم في إنجاح هذا المنتدى سواء بما قدمه من مساهمات أو لإيمانه به. وكما قال كارل يونغ « الأفكار الحقيقية جداً».

الملاحق





إنسانية متنوعة، كرامة واحدة

نحن المجتمعين من شعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا نحرص ونؤكد على احترام الكرامة الإنسانية وتفعيل قيم التضامن الاجتماعي من أجل الصالح العام؛ وعليه نؤمن بضرورة ما يأتي:

تحقيق تكافؤ الفرص لمساعدة الشعوب في تلبية احتياجاتها الأساسية،

يجب التأكيد على أهمية تحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعوب جميعها للعيش بأمان من الجوع والفقر والخوف والنزاع، وأن تُتاح لها الفرص بعدالة لتحقيق تطلعاتها. سينعم المجتمع بالسلام والازدهار إذا توافرت فيه المساواة وتوافر فيه العدل.

تعزيز المواطنة والحكم الرشيد،

ينبغي العمل من أجل تفعيل المواطنة وتعزيز المشاركة على جميع المستويات، وتطوير حكم القانون وآليات الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وكل متطلبات الحكم الرشيد وسن التشريعات اللازمة لذلك، كما يجب العمل من أجل إرساء معايير الحوكمة في أعمال الحكومات والأجهزة الأمنية والبرلمانات والقضاء وهيئات الحكم المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة مؤسسات وهيئات مجتمعاتنا.

توفير الفرص لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة،

ينبغي استثمار موارد المنطقة الضخمة في التنمية المستدامة باعتماد اقتصاد يعزز الإنتاجية وتنوع السوق ويوفر فرص العمل. كما ينبغي للأمم أن تتعاون للمساعدة في ترويج الإبداعية والريادة بطريقة تمكن المنطقة من استثمار مواردها لتتصدر مكانة قيادية في مجالات الابتكار والتكنولوجيا. وفيما يتعلق باقتصاديات الدول التي دمرتها النزاعات والحروب يجب أن يُعاد بناؤها على أسس متينة وصديقة للبيئة.

الالتزام بطلب المعرفة والحكمة أساساً لتعليم الأجيال القادمة والاستثمار في الرأس المال الإنساني،

تصدر إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا لفترة طويلة مقدمة الإبداع والاكتشافات العلمية. واليوم، وبينما هناك نسبة عالية من الأمية في مناطق معينة، فإن هناك كفاءات تفتقر لفرص تطوير أو توظيف مهاراتها، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة الأدمغة، حيث يغادر الموهوبون والمتعلمون المنطقة لتوطين مهاراتهم في أمكنة أخرى؛ وعليه يجب حشد طاقاتنا وإمكاناتنا لتوظيف مواردنا الإنسانية بهدف تقديم أفضل الخدمات وتأمين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

تحسين إدارة التنوع والتعددية وقبول الآخر

يزخر إقليم غرب آسيا وشمال إفريقيا بغنى ثقافي عرقي وديني ومذهبي تاريخي، من شأنه إثراء وتعزيز النسيج الاجتماعي للمنطقة وأن يكون مصدرًا للأمن والاستقرار والازدهار لا سببًا للنزاعات؛ وعليه يجب توظيف كافة الإمكانيات والطاقات لإدارة حكيمة لجميع مكونات وأطياف مجتمعات المنطقة على قاعدة المساواة الكاملة في المواطنة والاحتراف بالتنوع والتعدد واحترام الخصوصيات وضمان الحق في التعبير بما يقي مجتمعاتنا من الصراعات والنزاعات والتدخل الأجنبي.

إحلال السلم وتعزيز المناعة الاجتماعي،

من الضروري تبني استراتيجيات وآليات إقليمية قادرة على حل النزاعات وإعادة بناء المجتمعات بشكل لا يقتصر على البنية التحتية المادية فحسب، بل يسعى أيضًا إلى استعادة آمالها وفتح الآفاق أمامها في سبيل إحلال السلم المدني وتعزيز المناعة الاجتماعية والحيولة دون حدوث نزاعات مستقبلية.

توفير الملجأ والعموم للاجئين والنازحين والعمل على إيجاد حلول جذرية تضمن حقوقهم،

يتعين الربط بين إيجاد حلول جذرية تضمن حقوق اللاجئين والنازحين في منطقتنا، حيث يعانون من شتى أشكال التهميش والعنف والنسيان كنتاج للنزاعات والفقر والكوارث الطبيعية والتغريب والتهجير القسري، وبين تحسين أحوالهم المعيشية وتوفير الملجأ والعموم لهم. كما يتعين تحمل أعباء اللجوء والمساعدة على تطوير آلية لإعادة الإعمار والتعافي وإعادة تأهيل اللاجئين والمهمشين. هذا جنبًا إلى جنب مع وضع ضمانات استشرافية ومستدامة للحيولة دون نشوء حالات لجوء ونزوح جديدة، وكذلك إيجاد حلول فوق قطرية للعوامل المسببة للهجرة القسرية كالطاقة والمياه.

احترام بيئاتنا الإنسانية والطبيعية باعتبارنا مستخلفين في الأرض.

إن ضمان إعادة الإنسجام مع الطبيعة والحياة في بيئة آمنة ومتوازنة ومستقرة لنا وللأجيال القادمة يستلزم منا استلهام حكمة أسلافنا وتجاربهم ومعارفهم في الدعوة إلى انتهاج مبادئ وأخلاقيات وسبل مناسبة لإدارة الموارد في إطار مشترك لتأمين سبل العيش الكريم؛ وعليه يجب العمل على إدارة الحمى وصونها بما يتماشى مع القوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ولتحقيق ذلك،

سنسعى إلى تجاوز التحديات التي تواجهنا باعتمادنا على بعضنا البعض؛ من خلال التعاون والتكامل والتوصل إلى حلول إقليمية تتجاوز الحدود الإثنوية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ولذا، وانطلاقًا من إيماننا بأن معاناة الآخرين هي معاناتنا، نطرح رؤية للتعاون تركز على الكرامة الإنسانية وصولًا إلى تأمين العيش الكريم لنا وللأجيال القادمة ومستقبل أكثر سلمًا وازدهارًا.

وبمقتضى هذا، يلتزم المتوافقون على رؤية منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بدعم ما جاء فيها وتأييدها واحترامها.

ورقة مفاهيم: منطقة في طور التغيير

شهدت الشهور القليلة الماضية دخول منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا مرحلة تغيير جذري. وعلى الرغم من تنبؤات البعض بطبيعة هذا التغيير ومداه، إلا أن القوى المحركة للمظاهرات والاحتجاجات على اختلافها وتعددها كانت حاضرة منذ فترة طويلة. ويمكننا النظر إلى ثورة الأرز في لبنان والثورة الخضراء في إيران على أنهما إشارتان سابقتان تذران بدعوة جديدة لتغيير الأنظمة الحاكمة تُوحدت على إثرها شعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا سعيًا منها لنيل الحرية والشعور بكرامة الإنسان. لكن حتى مع خروج المئات بل والآلاف للشوارع في تظاهرات ضد الاضطهاد السياسي والاقتصادي في كل من تونس ومصر والبحرين واليمن والأردن وسوريا وغيرها من الدول، تبقى مضامين التغيير الذي تطالب به الشعوب وعواقبه غير واضحة الملامح.

وتجاوبًا مع الأحداث الإقليمية الراهنة، ينعقد الاجتماع السنوي لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بحضور شخصيات تمثل مختلف قطاعات المنطقة من أكاديميين ومفكرين وقادة المجتمع المدني وممثلين عن القطاعين العام والخاص لدراسة طبيعة التغيير الانتقالي الحالي الذي تمر به المنطقة. وباعتباره سيرورة إقليمية يديرها المشاركون في المنتدى بأنفسهم لصالحهم، يلتزم منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بتوفير ملتقى آمن وحيادي للحوار والتواصل وتنمية فكر إقليمي جديد مبني على القيم المشتركة. لطالما كان إيمان أعضاء المنتدى عميقًا بأن التعاون والمشاركة في الفضاء الثالث، طبقًا لسمو الأمير الحسن بن طلال، من شأنهما تمكين كافة قطاعات المجتمع - المدني، العام، والخاص - من تطوير إدارة مسؤولة لمستقبل مستدام، مزدهر ومتكافئ. كما سيتباحث المشاركون في الاجتماع السنوي في الرسالة التي يسعى مجتمع منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا إلى إيصالها للمنطقة بأكملها وللمجتمع الدولي حول كيفية توافق المصالح الاقتصادية للدول القطرية مع التطلعات الشمولية للمنطقة التي تضمن الكرامة الإنسانية وتعزز التضامن الاجتماعي.

وضع الأحداث الراهنة في السياق الصحيح

لعل أهم العلامات الفارقة في التاريخ السياسي الحديث لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا هو تجربتها المتقطعة للأيدولوجيات المستوردة من الخارج بدءًا من القومية ومرورًا بالاشتراكية، ومن حركة المحافظين الجدد إلى الشيوعيين. وقد أفضى ذلك غالبًا إلى تفجر صدمات أيدولوجية متواصلة وتولد اقتصاد سياسي مضطرب على الرغم من الجهود المتكررة المبدولة لتأطير هذه الأيدولوجيات ضمن الأنظمة التاريخية والثقافية والدينية القائمة والموروثة. إن فشلنا في تطوير أنظمة سياسية خاصة بنا يستند على اتباع مبادئ معروفة كالشفافية والمساءلة وتمكين المواطنين قد جلب لنا تفاوتًا واضحًا وجليًا للعيان على كافة الأصعدة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية- بين الدول القطرية في المنطقة ودخلها، وتحتضن منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بعض أعلى معدلات الدخل القومي على مستوى العالم وبعض أدناها كذلك. وتعد هذه المنطقة موطنًا لحوالي ٢٧ مليون إنسان من المجتئين والمشردين، ووفقًا لبعض الإحصائيات، كلف النزاع الناتج عن ضياع الفرص منذ مؤتمر مدريد وأوسلو هذه المنطقة حوالي ١٢ تريليون دولار أمريكي. وبشكل عام، تركت الأنظمة الموجودة منذ زمن، التي تقدم الإعانات وتحرف القيمة الحقيقية للبضائع وموارد الطاقة في السوق، اقتصاد المنطقة مشوهًا وهشًا للغاية أمام الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء والوقود. ومع أن البعض يرى أن الاستمرارية في تقديم الإعانات أمر ضروري اقتصاديًا، إلا أن تخفيضها يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف المعيشية والتخفيف من شحنة الغضب وعدم الرضا السائدة بين شعوب المنطقة.

لقد بدأت شعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا المحرومة من حقوقها وامتيازاتها والممنوعة من توظيف قدراتها وطاقاتها بالتحرك نحو مساءلة الحكومات في دول لم يعد بإمكانها إخفاء القمع السياسي تحت قناع المعونات الحكومية. إن الاعتماد على الاستغلال الجماعي للموارد الطبيعية بوجود قاعدة صناعية ضعيفة لتوفير الوظائف المطلوبة علاوة على الافتقار إلى التنوع في السوق يعني أن اقتصاد المنطقة يعاني من ظاهرتي الريعية والمحسوبية اللتين أجبرت الشباب على البحث عن فرص عمل خارج أوطانهم مما تسبب بإحداث أضرار بيئية بالغة وتصدمات اجتماعية.

ترتبط الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الشعوب في هذه المنطقة ارتباطاً محتملاً بالتغيرات الديموغرافية؛ ففي الوقت الذي يشكل فيه الشباب تحت سن ٢٥ ما نسبته ٦٠٪ من تعداد سكان منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، تصل نسبة العاطلين منهم عن العمل ٢٣٪، فيما يشكل غير الفاعلين اقتصادياً ما نسبته ٢٧٪ من فئة الشباب. ربما وصل هؤلاء الشباب إلى مرحلة كسر حاجز صمتهم الطويل للمطالبة بالتمكين ومنحهم الفرص العادلة والاعتراف بكرامتهم الانسانية في وجه الاضطهادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكننا - بل يتحتم علينا- شحذ همم هؤلاء الشباب وإطلاق طاقاتهم ليبدعوا ويبتكروا ويحفزوا نمواً اقتصادياً قوياً.

تحت وطأة الضغوط السكانية والاقتصادية المتنامية وعدم مقدرة الحكومات على تلبية المطالب المتزايدة لشعوبها بالحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والوظائف والمشاركة السياسية، حشدت شعوب المنطقة نفسها مطالبةً بالتغيير. إن الحركة التي تبلورت على أرض الواقع في تونس تقدم فرصة لإنشاء أنظمة جديدة للحاكمية والاقتصاد والترابط الاقليمي مصحوبةً باستحداث أنظمة سياسية جديدة تمكن المواطنين بكافة فئاتهم العمرية ليصبحوا أصحاب القرار في بناء مستقبلهم.

مما لا شك فيه أن القدرات التكنولوجية للمواطنين ساهمت في تعزيز موجة التغيير والتحول بشكل أصبح من الصعب معه أن تسطير الحكومات الاستبدادية على وصول مواطنيها للمعلومات. ومع انخفاض أثمان الخدمات التكنولوجية، أصبحت أدوات التواصل متاحة للجميع، وأضحى المواطنون والمنظمات الآن متساويين في قدرتهم على لعب دور التوعية بحقهم في حرية التعبير وتنظيمه وممارسته. إن انتشار المعلومات يعني توزيع القوة على نطاق أوسع وإنهاء احتكار البيروقراطية على يد الشبكات الشعبية.

منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ٢٠١١

بناءً على أهداف المنتدى نحو تطوير التضامن الاجتماعي، وتحسين قدرة المنطقة على التعافي والبناء في أعقاب النزاعات، ومناصرة الحلول المستدامة في البيئة والاقتصاد الأخضر، والرغبة في التهدئة في ظل تاريخ من الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية المستوردة من الخارج، سوف يتحرى المنتدى العواقب المحتملة التي ستجرها عاصفة التغيير للمنطقة بعد أن تسكن وتركد هباتها.

فعلى سبيل المثال، ما هي الخصائص التي ستشكل أنظمة سياسية واقتصادية مستدامة ترعى استقراراً طويلاً الأمد وتضمن تحقيق الكرامة الإنسانية عبر دول المنطقة؟ ما هي العبر المستفادة والدروس المستخلصة من تجربة مناطق أخرى شهدت موجات تغيير وتحول مشابهة؟ وعند نقاش موضوع التحول، يطفو على السطح سؤال في غاية الأهمية وهو التحول نحو ماذا؟ ما الذي يمكن اعتباره ناتجاً ايجابياً للمنطقة؟

سيبحث منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا توجّهات التغيير الواقع في هذه المنطقة مع التركيز على إرساء هذا التغيير على دعائم الإرث الحضاري لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وسياق الواقع اليومي فيها.

جدول أعمال منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ٢٠١١

٨ أيار ٢٠١١

الموضوع والمتحدثون	الوقت
التسجيل	١٨:٠٠ - ١٩:٠٠
الاستقبال والتعارف	١٩:٠٠ - ٢٠:٠٠

اليوم الأول، ٩ أيار ٢٠١١

منسق منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا: سلطان بركات

الموضوع والمتحدثون	الوقت
تسجيل للمشاركين المحليين	٨:٣٠ - ٩:٣٠
الكلمة الترحيبية عمر الرفاعي، المدير التنفيذي لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا	٩:٣٠ - ٩:٤٠
الكلمتان الافتتاحيتان الحسن بن طلال، رئيس منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا يوهي ساساكاوا، رئيس مؤسسة نيبون اليابانية	٩:٤٠ - ١٠:١٥
<p>طبيعة التغيير في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وتوجهاته ما المقصود بالتغيير؟ أهو عملية طويلة الأجل أم أنه سلسلة من الأحداث؟ هل ينبغي على المنطقة أن تبني على الترتيبات المؤسسية الحالية؟ أم أنها ببساطة تشهد مجرد تغيير في الوجوه فحسب؟ كيف يمكن لمؤتمر إقليمي حول الأمن والتعاون أن يسهم في تشكيل تغيير ناجح ويدعمه؟ ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام الاجتماعي والشباب في تعزيز التضامن الاجتماعي والسلام في المنطقة؟</p> <p>المتحدثون الرئيسيون</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الحسن بن طلال، رئيس منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ■ رحمن سبجان، رئيس مركز حوار السياسات، بنغلادش <p>جلسة مناقشات موسعة</p> <p>يدير الحوار عبد العزيز النعيمي، رئيس مجلس إدارة مركز الإحسان الخيري، الإمارات العربية المتحدة</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أوكتافيا نصر، مؤسس برджер للاستشارات الإعلامية وكبيرة محوري شؤون الشرق الأوسط في شبكة السي إن إن سابقاً ■ سالي مور، عضو الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وعضو ائتلاف شباب الثورة المصرية ■ جمعة القماطي، منسق المجلس الوطني الانتقالي وحركة الثوار الليبيين في المملكة المتحدة ■ نادية السقاف، رئيس تحرير صحيفة يمن تايمز ■ نادين طوقان، منتجة وعاملة في مجال الابداع، الأردن ■ الحسن بن طلال، رئيس منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ■ رحمن سبجان، رئيس مركز حوار السياسات، بنغلادش 	١٠:١٥ - ١٢:٠٠
استراحة غداء	١٢:٠٠ - ١٣:٣٠

الموضوع والمتحدثون	الوقت
<p>بناء الهوية السياسية لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا</p> <p>هل التحديث والتغريب وجهان لعملة واحدة؟ هل يمكن أن تحقق منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا التحديث مستندة على تقاليدها وحضارتها؟ من الذي يخاف الدين ويخشاه؟ هل حدوث أزمة ما بعد الانتفاضات الشعبية أمر محتم، وكيف يمكن لشعوب منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا التأقلم مع الصعاب الناجمة؟ كيف يمكن تأمين الشرعية؟ ما الدور الذي تلعبه الشرعية والمصادقية في بناء هوية سياسية في مرحلة التغيير؟ هل تسود الديمقراطية الليبرالية على أنماط أخرى من الحاكمية أم أنها النمط المرغوب والمطلوب في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا؟</p> <p>يدير الحوار سلطان بركات، مدير وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ خليل العناني، أستاذ في كلية الحكومة والشؤون الدولية في جامعة دورهام، المملكة المتحدة وزميل أول في مؤسسة الأهرام، مصر ■ راما ماني، مستشار في مجلس مستقبل العالم وكبيرة باحثي مركز الدراسات الدولية في جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة/ الهند ■ منجي الخماسي، الأمين العام للحزب الأخضر، تونس ■ وليد سالم، مدير مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس الشرقية ومنسق تجمع مواطني الشرق الأوسط ■ خالد عزيز، رئيس معهد البحوث والتدريب في السياسات، باكستان 	١٥:٣٠ - ١٣:٣٠
استراحة قهوة	١٦:٠٠ - ١٥:٣٠
<p>دروس في التغيير</p> <p>كيف استطاعت أمم أخرى أن تحقق التحديث بناءً على قيمها الثقافية والحضارية؟ ما الذي تستطيع منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا تعلمه من هذه الأمم ومن تجاربها؟ ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في المنطقة إن استلزم الأمر ذلك؟ أيمكننا إعادة إحياء تجارة درب الحرير في غرب آسيا وشمال إفريقيا وربط الشرق بالغرب؟</p> <p>يدير الحوار سلطان بركات، مدير وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ كويتشي تسونيكواوا، نائب رئيس المعهد الوطني العالي للدراسات السياسية، اليابان ■ شبرا نارنغ سوري، مستشار في التخطيط الحضري، الهند وزميل في وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك ■ ليو باولاي، عضو مجلس معهد الشعب الصيني للشؤون الخارجية وباحث مختص في المعهد الصيني للدراسات الدولية، الصين ■ كرسstof ستراثشوتا، مدير دائرة القوقاز وآسيا الوسطى في مركز الدراسات الشرقية، بولندا 	١٨:٠٠ - ١٦:٠٠
<p>عرض لدراسة البنك الدولي الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول النزاعات، الهشاشة والتنمية بعد إطلاق التقرير العالمي للتنمية الدولية حول النزاعات لعام ٢٠١١</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ كولين سكوت، كبير أخصائي التنمية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، سيرعرض النتائج الأولية التي تمخضت عن الدراسة الإقليمية التكميلية للاستشارة والمناقشة. 	١٨:٣٠ - ١٨:٠٠
اختياري: مناقشة دراسة البنك الدولي في مجموعات، يديرها كولين سكوت، البنك الدولي	١٩:٣٠ - ١٨:٣٠
حفل عشاء	٢٠:٣٠

الموضوع والمتحدثون	الوقت
<p>المسؤوليات الاقتصادية</p> <p>هل سستشهد منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا التحولات اللازمة خلال مرحلة التغيير؟ ما هي البدائل والخيارات المطروحة للاستعاضة عن عوائد النفط والمعونات الأجنبية؟ هل الأزمات الاقتصادية أمر محتم خلال مرحلة التغيير؟ هل سترجع النزعات الشعبية المنطقة إلى حقبة الريعية؟ أم أنّ القفز نحو اقتصاد ما بعد الكربون أمر ممكن يمليه الواقع؟ هل يمكن العزل بين التحديث والتدهور البيئي؟</p> <p>يدير الحوار يوسف حمد الإبراهيم، مستشار في الديوان الأميري، الكويت</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ألكسندر شيفير، الشريك المؤسس لـ trans4m، مركز أربعة عوالم للإبداع الاجتماعي ▪ لينا العلمي، الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لـ 3LB، البحرين ▪ نديم شحادة، زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتم هاوس، المملكة المتحدة ▪ سناء بردويل، المدير الإقليمي للاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة شل، الإمارات العربية المتحدة ▪ سيمونا مارينسكو، كبيرة الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق 	٩:٠٠ - ١١:٠٠
<p>استراحة قهوة</p>	١١:٣٠ - ١١:٠٠
<p>نحو تضامن اجتماعي</p> <p>كيف يرتبط التضامن الاجتماعي بالاقتصاد والبيئة؟ هل يمكن لميثاق اجتماعي إقليمي تعزيز التضامن الاجتماعي على مستوى وطني؟ هل يمكن أن يُستعاض عن المنح والمعونات الأجنبية بصندوق تضامن إقليمي؟ هل يمكن اعتبار مفاهيم الحمى، الزكاة والاستخلاف أسساً لمسؤولية الحماية في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا؟ كيف يمكن للتواصل الإقليمي المساهمة في تحقيق التضامن الاجتماعي؟</p> <p>يدير الحوار طلعت حلمان، بروفيسور في جامعة بيلكنت ووزير الثقافة الأسبق، تركيا</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مها يحيى، مستشار إقليمي للسياسات الاجتماعية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، لبنان ▪ عمر كريستيدس، مؤسس عرب نت Arab Net، لبنان ▪ أزيوماردي أزرا، بروفيسور التاريخ ومدير جامعة سيارييف هداية الله الإسلامية الحكومية، أندونيسيا ▪ مختار هاشمي، باحث مشارك في معهد نيو كاسل للاستدامة البيئية ومستشار علمي في وزارة الطاقة واستشاري إدارة المصادر المائية الوطنية، إيران ▪ محمد القماطي، بروفيسور علوم الحاسوب في جامعة يورك ونائب رئيس مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والحضارة (FSTC)، المملكة المتحدة 	١١:٣٠ - ١٢:٣٠
<p>استراحة غداء</p>	١٣:٣٠ - ١٤:٣٠
<p>المؤتمر الصحفي</p> <p>يدير المؤتمر الصحفي نادية السقاف، الناطق الإعلامي لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا</p>	١٤:٣٠ - ١٥:٣٠
<p>إطلاق وثيقة المبادئ الموجهة لغرب آسيا وشمال إفريقيا</p> <p>حفل التوقيع والكلمة الختامية لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال</p>	١٥:٣٠ - ١٧:٠٠

المشاركون

- عبد الله عباينة، رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن
- حسين أباطة ، خبير في الاقتصاد البيئي، مصر، والمدير السابق لوحدة الاقتصاد والتجارة في برنامج الأمم المتحدة البيئي
- صبحي عبد الكريم ، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة سوتر، سوريا / الإمارات العربية المتحدة
- كامل أبو جابر ، مدير المعهد الملكي للدراسات الدينية، الأردن
- منصور أبو راشد، رئيس مركز عمان للسلام والتنمية، الأردن
- هلا أبو طالب، بروفيسور مساعد في قسم اللغة الانجليزية وآدابها، الجامعة الأردنية، الأردن
- رقية مصطفى أبو شرف، بروفيسور في قسم الأنثروبولوجيا والثقافة والسياسة في كلية ادموند والش للشؤون الخارجية، جامعة جورج تاون، قطر
- عبد الفتاح أبو سرور، رئيس رابطة المسرح الفلسطيني، مؤسس ومدير مركز الرواد الثقافي والتدريب المسرحي، فلسطين
- بهاء عفاة، مدير مشروع في جمعية السلام البيئي /أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط، الأردن
- مراد الغارتي، منسق في مؤسسة تمكين للتنمية، اليمن
- بختيار أمين ، مؤسس التحالف الدولي من أجل العدالة، والوزير السابق لحقوق الإنسان، العراق
- شبيب عماري، رئيس مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الأردنية، الأردن
- خليل العناني، مختص في كلية الحكومة والشؤون الدولية، جامعة دورهام، المملكة المتحدة، وزميل أول في مؤسسة الأهرام، مصر
- فينيا أرياراتين، الأمين العام لحركة سارفودايا شامادانا، سريلانكا
- لارا أيوب، مدير البوابة الإلكترونية، جريدة الغد، الأردن
- خالد عزيز، رئيس معهد بحوث السياسات والتدريب، باكستان
- أزيوماردي أزا، بوفيسور التاريخ ومدير كلية الدراسات العليا، جامعة سيارييف هداية الله الإسلامية الحكومية، أندونيسيا
- عدنان بدران، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لحقوق الإنسان ورئيس وزراء سابق، الأردن
- ليو باوليني، عضو مجلس معهد الشعب الصيني للشؤون الخارجية وباحث مختص في معهد الصين للدراسات الدولية، الصين
- سلطان بركات، مدير وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك، المملكة المتحدة ومنسق مشارك لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا
- سناء بردويل، مدير الاتصالات الإقليمية لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة شل، الإمارات العربية المتحدة
- الحسن بن طلال، رئيس منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا، الأردن
- رغدة بطرس، مؤسس ومدير همزة وصل، وزميل في منظمة أشوكا، الأردن
- روزي كيبف، رئيس برنامج آسيا في منظمة عالم آمن، المملكة المتحدة
- عمر كريستيديس، مؤسس عرب نت ونائب رئيس تحالف مجموعة الأعمال الدولية، لبنان
- دييغو بيريز كلارامونت، مدير الاتصالات في شركة شل العراق لتطوير البترول، الإمارات العربية المتحدة
- كريستيان كوتس أولرخسن ، نائب رئيس برنامج الكويت للتنمية والحكومة والعولمة في دول الخليج وزميل بحث في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، المملكة المتحدة
- جانوز دانيكي، بروفيسور اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة وارسو، بولندا
- يوسف الإبراهيم ، مستشار الديوان الأميري وعضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، الكويت، وعضو مجلس المستشارين في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، الولايات المتحدة

خالد شريده، الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الأردن
مارغو إليس، نائب المفوض العام للأونروا، الأردن
كارولين فرج، رئيس تحرير موقع السي إن إن بالعربية
حيدر فريحات، مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، الأردن
جمعة القماطي، منسق المجلس الوطني الليبي الانتقالي في المملكة المتحدة
صلاح الغزالي، رئيس جمعية الشفافية الكويتية، الكويت
محمد القماطي، بروفييسور في جامعة يورك ونائب رئيس مؤسسة علوم التكنولوجيا والحضارة (FSTC)، المملكة المتحدة
ألكسندر جودزواتي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة بارتيكبكس للتجارة الخارجية، بولندا
سارة غوستافسون، كبيرة موظفي البرامج في أمانة الصندوق الائتماني لدول الشمال، البنك الدولي، واشنطن
ليلي حبش، مستشار فني للرئيس التنفيذي في الإدارة العامة في برنامج التعزيز المؤسسي وتمية القدرات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، فلسطين
طلعت حلمان، عميد كلية العلوم الإنسانية والآداب في جامعة بلكنت، ووزير الثقافة السابق، تركيا
مختار هاشمي، باحث مشارك في معهد نيوكاسل للاستدامة البيئية (NiRES) في جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة، ومستشار علمي
لمكتب البحوث التطبيقية، واستشاري في وزارة الطاقة وإدارة موارد المياه الوطنية، إيران
جورج حواتمة، رئيس أوان، الإعلام العربي للاستشارات، الأردن
بكر الحيارى، مستشار لهمزة وصل وموقع جمال أون، الأردن
هان هونغ تساي، نائب مدير قسم الشؤون الآسيوية والإفريقية واللاتينوأمريكية في معهد الشعب الصيني للشؤون الخارجية، الصين
عوذه الجبوسي، المدير الإقليمي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الأردن
موسى الكيلاني، رئيس تحرير صحيفة الأردن، الأردن
منجي خمّاسي، أمين عام الحزب الأخضر، تونس
جواد خزان، مدير المعلومات في الوحدة الفنية للنظام المعلوماتي الأوروبي متوسطي للمعرفة في مجال المياه، فرنسا
فايز الخصاونة، أمين عام منتدى الفكر العربي، الأردن
نعيم خميس، خبير في مجال الاستثمار في الملكية الخاصة وزميل في منظمة أشوكا، تونس
سمر كلداني، مدير جائزة الحسن للشباب، الأردن
مايكل كينغسلي، مدير المكتب التنفيذي في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، الأردن
منجب معاطي، محلل سياسي ومؤرخ في جامعة محمد الخامس، المغرب وعضو في تجمع مواطني الشرق الأوسط (MECA)
احمد منكو، منسق مشارك لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا ومستشار صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال، الأردن
راما ماني، مستشار في مجلس مستقبل العالم وكبيرة باحثي مركز الدراسات الدولية في جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة
سيمونا مارينسكو، كبيرة الاقتصاديين ومدير برنامج الإصلاحات الاقتصادية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق
سعيد المصري، وزير الزراعة السابق، الأردن
منقذ مهياري، رئيس أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط، الأردن
سالي مور، عضو الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وعضو ائتلاف شباب الثورة المصري، مصر
أكيرا ماتسونو، نائب مدير مكتب صندوق ساساكاوا لدول الشرق الأوسط الإسلامية في مؤسسة ساساكاوا للسلام، اليابان
اوكتافيا نصر، مؤسس برديج للاستشارات الإعلامية، وكبيرة محرري شؤون الشرق الأوسط في شبكة السي إن إن سابقاً، الولايات المتحدة
موتسويوشي نيشيمورا، مستشار خاص لمجلس وزراء حكومة اليابان، وسفير سابق معني بقضايا البيئة العالمية، اليابان

خير الدين النسور، الرئيس التنفيذي لصحيفة يمن تايمز، اليمن

عبد العزيز النعمي، الرئيس التنفيذي لمركز الإحسان الخيري، الإمارات العربية المتحدة وعضو في المجلس الدولي الاستشاري الأعلى لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

لينا العلمي، الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لـ 3 بي إل (تريبل بوتوم لاين)، البحرين

محمد العون، كبير باحثي الأمن المائي والغذائي في المركز الوطني للبحوث والتطوير، الأردن

آنا باوليني، رئيس مكتب وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الأردن

يسار القطارنة، مدير مشروع أول في مبادرة إدارة الأزمات (CMI)، فنلندا

إيلاري رانتاكار، سفير عملية هلسنكي حول العولمة والديمقراطية، وزارة الشؤون الخارجية، فنلندا

عمر الرفاعي، المدير التنفيذي لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا، الأردن

نادية السقاف، رئيس تحرير صحيفة يمن تايمز، اليمن

وليد صالح، منسق إقليمي في جامعة الأمم المتحدة، الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة، الإمارات العربية المتحدة

وليد سالم، مدير مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع في القدس الشرقية، وأستاذ كرسي اليونسكو لحرية التعبير في جامعة القدس، ومنسق

جمعية مواطني الشرق الأوسط (MECA)، فلسطين

ج.س. سمرا، الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمناطق المطرية، الهند

يوهي ساساكاوا، رئيس مؤسسة نيبون اليابانية، اليابان، وعضو في المجلس الدولي الاستشاري الأعلى لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

ألكسندر شيفر، شريك مؤسس لترانسفورم، المركز العالمي الرابع للابتكار الاجتماعي، المملكة المتحدة

كولن سكوت، كبير أخصائي التنمية الاجتماعية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، الولايات المتحدة

سعد سرحال، مدير جمعية حماية الطبيعة (SPNL)، لبنان

محمد شهبز، مستشار المركز القومي للبحوث والتنمية، الأردن

حمزة شريف، المدير العام للتعاون الإقليمي/مستشار الأمن القومي، العراق

نديم شحادة، زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشاتام هاوس، المملكة المتحدة

محمد صدّقي، بروفيسور مساعد في صحيفة «دون» الباكستانية، باكستان

رحمن سبحان، رئيس مركز حوار السياسات، بنغلادش، وعضو في المجلس الاستشاري الدولي الأعلى لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

كريزستوف ستراشوتا، مدير دائرة القوقاز وآسيا الوسطى (OSW) في مركز الدراسات الشرقية، بولندا

شيبيرا نارانغ سوري، مستشار دولي في التخطيط الحضري، الهند، وزميل مشارك في وحدة إعادة الإعمار والتنمية ما بعد الحرب في جامعة يورك

يوجي تاكاجي، نائب رئيس مؤسسة ساساكاوا للسلام، اليابان

تاتسويا تاناهاشي، المدير التنفيذي لمؤسسة نيبون اليابانية، اليابان، وعضو في المجلس الدولي الاستشاري الأعلى لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

حصّة آل ثاني، عضو في الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية والمقرر الخاص سابقاً لبعثة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية حول

الإعاقات، قطر

نادين طوقان، منتجة ومبدعة، الأردن

محمد سعيد الطريحي، مدير أكاديمية الكوفة، هولندا / العراق

كيشي تسونيكافا، نائب رئيس المعهد الوطني العالي للدراسات السياسية، والنائب السابق لرئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا)

والمدير السابق لمعهد بحوث جايجا، اليابان

جمال اوساك، نائب رئيس مؤسسة الصحفيين والكتاب، تركيا

مها يحيى، المستشار الإقليمي للسياسات الاجتماعية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لبنان

بشار زيتون، مدير برنامج المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، لبنان

عدنان الزعبي، مدير مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني (JRTC)، الأردن

ستيفن زك، مدير شركة ابتكارات التنمية الدولية في مركز فيوجن المدني-العسكري في قيادة حلف شمال الأطلسي، الولايات المتحدة
وأخصائي التنمية الاقتصادية في أفغانستان



شكر وتقدير

يتقدم منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بكل الشكر والتقدير لجميع المشاركين، الذين عملوا بشكل جاد وبالالتزام صادق لإنجاح المنتدى. إن استمرار جهود ومساعي جميع أعضاء المنتدى هي بمثابة شهادة على التقدم والتطور الذي يحرزه المنتدى عاماً بعد عام.

نتوجه بجزيل الشكر لجميع المتحدثين ومقدمي العروض في المنتدى الذين أدت جهودهم الدؤوبة ومشاركاتهم في تقاسم خبراتهم ووجهات نظرهم حول موضوع «منطقة في طور التغيير»، إلى إثراء المؤتمر وبت الحياة في موضوعاته ونقاشاته. كما نود أن نشكر رؤساء جلسات المنتدى على ما قدموه من توجيه ودعم لا يقدر بثمن.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الأمانة العامة لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا والمتطوعين على جهودهم والتزامهم المتواصل بإدارة أعمال المنتدى، كما نتقدم بالشكر الجزيل لمجلس الحسن، على دعمهم المتواصل ومساهماتهم في تنظيم أعمال المنتدى وتسييره.

أخيراً، لا بد أن نتوجه بشكر خاص لمؤسسة نيبون اليابانية، التي لولا دعمها السخي وتقانيها في خدمة مبادئ الكرامة الإنسانية والحوار الإقليمي ومساعدة الآخرين، لم يتمكن المنتدى من مواصلة عمله.

التصوير:

صور الغلاف: رويترز/ديلان مارتينز
غيتي اميجيز/كريس هوندرز
جيمس بولي
٢٠١١ - فايك دث ٠١
آدم خضر ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠
كالكسب

صورة المنتدى: بوغوس داراكجيان

الأمانة العامة لمنتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا

عمر الرفاعي، المدير التنفيذي

لورا حداد، كبير المنسقين

نور قباعة، باحث

ادموند موريس، باحث

نور القصاص، منسق الخدمات اللوجستية

العاملون المساعدون

ديما حمارنة-الإعلام

هديل الزعبي-الإعلام

منال نايفة-لوجستيات

المتطوعون

ويندي مريديان

منى بله

سهام مسعد

كمال قاقيش

نور كرادشة

فيصل حدادين

يوسف حدادين

ربي فاخوري

لبنى بقاعين

دانة العميد

«مع الثورة والتغيير الانتقالي يعتقد المرء أن بإمكانه تغيير العالم. ولكن في الحقيقة لا يزال أمامنا شوطاً طويلاً لنقطعه قبل الحديث عن الديمقراطية وعملية التغيير الانتقالي الناجحة فالأمر لا ينتهي بسقوط النظام فحسب، بل هذه مجرد البداية».

سالي مور، عضو ائتلاف

شباب الثورة المصري، مصر

